الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان :

أثر الإنفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2016)

من إعداد الطالبتين:

- ✓ حفراد وفاء
- ✓ نور نجاة

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د/ زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة

د.	مركز جامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	رئيسا
أ.د. زدون جمال	مركز جامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	مشرفا و مقررا
د.	مركز جامعي بلحاج بوشعيب–عين تموشنت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي خلق الكون ونظمه وخلق الانسان وعلمه وسن الدين

ونظمه ووضع البيت وحرمه، ونادى موسى وكلمه، سبحانه ما اعلى مكانه واعظمه وما اكثر جوده واكرمه.

نتقدم باسمى عبارات التقدير الى كل من حمل القلم وبه علم وفهم، وانار دور الجهل بعلمه وتكرم.

الى الأستاذ الفاضل" زدون جمال" حفظه الله ورعاه وسدد خطاه الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وكان لنا خير مرشد وموجه.

الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

" من يأبى صعود الجبال

يعش ابد الدهر بين الحفر "

الاهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أناملة ليقدم لنا لحظة السعادة

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير " والدي العزيز "

إلى ملاكي في الحياة

إلى معنى الحب و الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة

و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي

و في حنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب " أمي الحبيبة "

إلى من كانوا ملاذي و ملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم و اتمنى أن يفتقدوني

إخوتي

الى من شاركتني في اعداد هذا العمل المتواضع زميلتي " حفراد وفاء".

إلى كل من ساعدني في اتمام هذا البحث من بعيد أو قريب

أصدقائي و أقاربي

نجاة

الاهداء

الى من كان خلقه القرآن سيدي وحبيبي وقرة عيني "رسول الله صلى الله عليه وسلم".

الى اللذان اخذا بيدي ووفرا لي سبيل التعلم وكانا لي الوجه الطافح حبا وحنان

ا" امي" الكريمة حفظها الله" ابي" الغالي اطال الله عمره.

الى جميع افراد عائلتي.

الى اساتذتي الكرام

الى جميع الأصدقاء والاحباب وخاصة صديقتاي" بن رمضان راضية" " وبوضياف زينب"

الى من شاركتني في اعداد هذا العمل المتواضع زميلتي" نور نجاة".

وفي الأخير اسال الله تعالى ان يجعل عملي هذا خالص لوجهه الكريه نافعا يستفيد منه جميع الطلبة.

وفاء

مقدمة عامة

ان اتساع المبادلات التجارية بين مختلف الدول الناتج عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي كان لها اثر كبير على اقتصاديات الدول، او ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي أصبحت موضع اهتمام الدول وتطور هذه العلاقات يضع البلدان تحت مشاكل عدة من بينها مشكلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، باعتبار العملة في المحرك الأساسي لعملية التبادل التجاري في كل المستويين (الداخلي والخارجي)، ومنها جاء الاهتمام بتغيير سعر الصرف في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، وتاتي أهمية ذلك من خلال، الاثار الاقتصادية الكلية بشكل عام فالدول النامية ومنها الجزائر معظم اقتصادياتها مفتوحة وبشكل كبير، وتعاني من عجز في موازين مدفوعاتها وذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات وكذلك بسبب تذبذبات أسعار الصرف الأجنبية، حيث يؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري للدولة، حيث ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي الى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الامر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات وهذا يؤدي لاختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على بديل محلي الامر الذي يؤدي الى تباطؤ النمو في تلك الدول.

حيث انه لم يعد الانفتاح يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي واجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته وتفادي سلبياته

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل الى تحديد إشكالية الدراسة كتالتالي:

ما اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر؟

الإشكالية الفرعية:

- ماذا نعني بالانفتاح التجاري، ونضرياته؟
- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف؟.

فرضيات الدراسة:

بغرض الالمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية، حاولنا اثبات صحتها من خطاها وهي كالتالي:

- تعتبر النظريات الحديثة تطور التجارة في شكلها الحالي.
- وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف.
- وجود علاقة بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف و النمو الاقتصادي .

أهمية الدراسة:

من بين اهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، التاثير الذي يمارسه الانفتاح التجاري على سعر الصرف، حيث هذا الأخير له دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزءا لا يتجزا منها لذلك قمنا بدراسة الانفتاح التجاري نظرا للدور الذي يلعبه في تحرير التجارة والتبادل الخارجي بالنسبة لمختلف الدول سواء المتقدمة او النامية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- ✓ كون سعر وسيط للتبادل في المعاملات الاقتصادية والتجارية.
- ✓ كون الانفتاح على العالم الخارجي يعد من بين الأهداف التي تسعى لها الدول.

أهداف البحث:

من اجل معرفة الإشكالية المطروحة تم تحديد الاطارين الزماني والمكاني، فالاطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة التي حدثت مابين (1990-2016) اما الاطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري وسعر الصرف بالإضافة الى تحليل وتطور هاذان الاخيران (والمنهج التحليلي القياسي لتحديد طبيعة علاقة الانفتاح التجاري وسعر الصرف) وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

تقسيم البحث:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل اكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاثة فصول كالآتي:

- الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الاطار النضري للانفتاح التجاري وسعر الصرف "في الجزائر" ، مختلف التعاريف المقدمة حول الانفتاح التجاري، وسعر الصرف حيث عرضنا كل من أهمية، واشكال، ونظريات الانفتاح التجاري، وكذا أنواع أنواع والعوامل المؤثرة والنضريات المفسرة لسعر الصرف كما تطرقنا الى توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف.
- الفصل الثاني: يتضمن دراسات سابقة حول الانفتاح التجاري وسعر الصرف.
- الفصل الثالث: هو الفصل التطبيقي تحت عنوان" دراسة تحليلية وقياسية لاثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر الذي تطرقنا فيه الى دراسة تحليلية لهيكل المبادلات التجارية، وكذلك تحليل تطور سعر الصرف.

الفصل الأول:
الإيطار النظري للانفتاح التجاري و سعر الصرف

تمهيد:

إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم ، لأنه مهما بلغت موارد و امكانيات أي دولة فإنهما لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي ، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الاهداف التي تسعى اليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة او نامية و لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياس للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها ، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء اي سلعة ، او بيعها و يشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى ايضا ، بحيث عرف الاقتصادي جيمس انجرام سعر الصرف بانه " بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن ان تترجم بواسطة جميع الاسعار من لغة أجنبية للغة المحلية "، اذن هو كباقي الائتمان يتحدد بشكل أساسي بتفاعل العرض و الطلب و بالتالي يعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية ، نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل و تسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في فريق النمو ، و التي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة .

و ان طبيعة الدول النامية و بالخصوص الدول النفطية و بالأخص اعتمادها الكبير العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة ، و من بينها الجزائر التي تعاني بشكل كبير من مظاهر عدة استقرار أسعار صرفها مما قد يضعف عن قوة عملتها في التعاملات الاقتصادية الخارجية .

و في هذا الفصل سوف نتطرق في مبحثنا الاول لعموميات حول الانفتاح التجاري ، مفاهيم حول الانفتاح التجاري ، اشكاله ، النظريات و اهميته اما المبحث الثاني ماهية سعر الصرف : مفاهيم حول سعر الصرف و انواعه النظريات المفسرة له ، العوامل المؤثرة فيه مبحثنا الثالث نحاول معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف .

I. ماهية الانفتاح التجاري

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في التنمية الاقتصادية للدول اذ هي احدى الركائز الاساسية للنهوض باقتصاد هذه الدول فهي تساهم و بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة و رفاهية مجتمعاتها ، و يتمثل ذلك في اهتمامها بتحرير الأسواق و زيادة الانفتاح التجاري و خلال هذا المنطلق سنتطرق الى اعطاء مفاهيم للانفتاح التجاري و أهميته و كذلك الوقوف على أشكال الانفتاح التجاري و نظرياته .

I-1 مفاهيم عامة

ان الآراء حول اعطاء مفهوم شامل الانفتاح التجاري و كذا مدة استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كانت متحددة بالاضافة الى تضارب هذه الآراء بين مؤيد و معارض لقدرة الانفتاح التجاري فيبين هذا التاثير و المعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري ، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد و من دول العظمة متمثلا في السعي نحو التجارة و ذلك من خلال اتفاقية الجات و الشخصية العالمية للتجارة .

مفهوم الانفتاح التجاري

قبل عرضنا النظري للانفتاح التجاري تجدر الاشارة الى أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجيهات الاقتصادية للتجارة من جهة و من جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري لدى غير المختصين، وتوجد عدة مفاهيم للانفتاح التجاري نذكر منها ما يلي[1]:

التعريف الأول حسب Bhagawati-Krueger M

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية و يرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو

[1] عبدوس عبد العزيز ، " سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول " اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011 ، ص 44.

حتى مستوى متدن جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية .

تعريف الثاني حسب M,Michelaly,Papar georgion,A,M,choksi

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد و الذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، و في ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية)منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات.

التعريف الثالث حسب صندوق النقد الدولي : يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الخارجية و ميزان المعاملات الراسمالية أي أن الانفتاح على التدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الاموال من و الى الخارج من قاعة القيود و العقبات و التي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الادارية و الفنية.

كما يعرف الانفتاح التجاري هو التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف [1].

I-2 أهمية الانفتاح التجاري

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة تؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية. وتمثل استراتيجية اقتصادية وسياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ

[1] Sami Bousselmi,Impact de la déssaluation sur les échanges extérieurs- cas de la Tunusie , Rapport de recherche présenté a la faeulte des Etudes suprérieres Départonent des sirences Economiques, université de Montéa, canada 200,p ;10.

أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا. [1]

وينتج عنها ايضا ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي .

وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت .ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية تأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح الاقتصاد الوطني.

وأهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسية تقشفية، والتي كان يشكل الإحلال فيها محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، ولكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرت توجها نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجاري، فنتج عن هذا التوجه أو سياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي.[2]

I –3 أشكال الانفتاح التجاري

يكتسب النظام التجاري الدولي أهمية بالغة في الفترة الراهنة، إذ يقوده ويسانده اقوي القوى السياسية، الإقتصادية والمالية نفوذا في العالم والمتمثلة في الهيئات الدولية التي يرتكز نشاطها الأساسي على تشجيع اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال، بما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة. و ان تعدد طروق و اشكال تحقيق ذلك و من بين هذه الاشكال نجد :

[1] طارق الجبلية ، التجارة الخارجية"، دار الصفاء، الأردن، 2001، ص 15.

[2] جمال جويدان الجمال، التجارة الدولية"، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، 37.

I –3 –1 الانفتاح التجاري من خلال الإطار الإقليمي و الإطار متعدد الأطراف

رغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، إلا أن هناك مدخلين مختلفين لبلوغ هذا الهدف هما:

I –3 –1–1ترتيبات التجارة الإقليمية

التي تعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله، و الذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري فيما بينها. كما يعرف على أنه عملية تقارب تدريجية بين الدول، تتم عبر اتفاقية أو معاهدة دولية تفاوضية، تهدف لتحقيق تنمية بلدين أو منطقتين أو أكثر، تستهدف الوصول بالمجتمعات المتكاملة إلى هدف استراتيجي تكاملي و تكون غالبا بين أنظمة سياسية واقتصادية متجانسة كليا أو جزئيا، متقاربة جغرافيا أو تنتمي إلى فضاء جغرافي واحد، و تجانسها الكلي أو الجزئي ثقافيا و اجتماعيا، و ذلك خلال فترة زمنية محددة.[1]

إذن يمكن تعريف التكامل الاقتصادي الدولي، أنه يمثل العملية التي يتم بمقتضاها محاولة الدول الأعضاء في مشروع التكامل، والتي عادة تكون قريبة جغرافيا، تنسيق السياسات الإقتصادية، وإقامة علاقات وثيقة فيما بينها. محاولة إزالة مختلف العقبات التي قد تعترض النشاط التجاري القائم بينها، مثل القيود الجمركية وغير الجمركية وجميع العراقيل التي تعيق انتقال السلع ، رؤوس الأموال والعمالة بينها.

أشكال التكامل الاقتصادي الدولي:

وللتكامل الاقتصادي الدولي نوعان من حيث الدافع والطبيعة، وهما التكامل الايجابي والسلبي، حيث يمثل الأول تنسيق إرادي، ثنائي أو متعدد الأطراف، مثل الإتحاد الأوروبي، أما النوع الثاني فهو يمثل تكامل من نوع سلبي، وهو علاقة تتميز بالإكراه والأحادية، من دون تنسيق مسبق، وهو يمثل هيمنة أو استعمار غير مباشر[2]. يأخذ التكامل الإقتصادي الدولي الإيجابي خمسة أشكال و هي نفسها تمثل مستويات أو مراحل التكامل الاقتصادي، فيكون التكامل جزئيا لما يشمل مستوى من مستوياته، في حين إذا شملت الإتفاقيات الإقليمية كافة

[1] ملاك شرف الدين، الانفتاح التجاري و التوازنات الكلية و الاقتصاديات شمال افريقيا . دراسة حالة موازيين مدفوعات الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2000-2013 ، مجلة تاريخ العلوم ، العدد السابع ، مارس ،2017 ، ص 165.

[2] قاسم الحجاج، "محاضرات مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة. 2011-2012، ص18.

المستويات دون استثناء سيكون التكامل الاقتصادي تكاملا كاملا، وتتمثل مراحل أو مستويات التكامل الاقتصادي ما يلي :

- **اتفاقيات التجارة التفضيلية** : ويقصد بها مجموعة الإجراءات المتخذة من أجل تخفيف القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة في التكامل أكثر من الدول غير الأعضاء [1].
- **منطقة التجارة الحرة** : و تتشكل هذه المنطقة عندما تتفق الدول الأعضاء على إسقاط التعريفة الجمركية فيما بينها، مع حفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة للغير، و قد تكون المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر. ومن أمثلة منطقة التجارة الحرة منطقة (النافتا) " NAFTA " وهي منطقة تجارة حرة لشمال أمريكا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المكسيك. وتعمل المناطق الحرة في إطار مجموعة من القواعد تتمثل في :

– تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة؛

– الخضوع لسيادة الدولة، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل

– تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة

– تعامل المشروعات التي تقام داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية .

- **الإتحاد الجمركي** : والذي يعد أكثر تقدما و تقييدا بالنسبة لدول الأعضاء من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد تداول السلع بين الدول الأعضاء مع توحيد القانون الجمركي و كذا التعريفة الجمركية مع العالم الخارجي، لكن دون أن يتعدى ذلك إلى حرية انتقال اليد العاملة ورأس المال، وذلك لحل الإشكال الذي يطرح في منطقة التجارة الحرة المتعلق بصعوبة تحديد دولة المنشأ، والتحكم بإعادة تصدير السلع المستوردة من

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 388

الدول الغير عضو في المنطقة . كما يقيد الاتحاد الجمركي حرية أي دولة عضو في الإتحاد في عقد اتفاقيات تجارية جديدة مع دول خارجية أو حتى تجديدها دون موافقة كل دول الأعضاء.[1]

♦ **الوحدة الاقتصادية** : تشكل الوحدة الاقتصادية أو الإتحاد الاقتصادي المرحلة النهائية والمثلى للتكامل الاقتصادي التي تسعى إليه الإتفاقيات الإقليمية، حيث إضافة إلى صفات السوق المشتركة ، يتم التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية و المالية و كذا الاجتماعية، مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية وكذا توحيد العملة. وهنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان والمحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة[2].

♦ **السوق المشتركة** : تعتبر أرقى مراحل التكامل الاقتصادي، و فيها يضاف إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء ووجود اتحاد جمري، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة و رأس المال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء [3]، والسوق الأوروبية مثال عن الأسواق المشتركة.

I –3 –1–2 الإطار متعدد الأطراف

عبارة عن اتفاقية قانونية أو تجارية متعددة الجنسيات بين الدول. ويستخدم المصطلح في منظمة التجارة العالمية، يستخدم المصطلح " الاتفاق متعدد الأطراف " في المنظمة، وينطوي هذا النوع من الاتفاق بمنح الدول الأعضاء الاختيار للموافقة على القواعد الجديدة على أساس تطوعي، ويتعارض ذلك مع اتفاقية المنظمة كثيرة الأطراف، حيث يكون كل الدول الأعضاء في المنظمة أطراف في الاتفاقية [4].

ساهمت التطورات الإقتصادية الدولية في العقود الأخيرة إلى اهتمام الدول بإنشاء تكتلات إقليمية، لتتمكن من خلالها التعامل بشكل جدي وفعال في التجارة الدولية، حيث تستفيد مما تتيحه لها الاتفاقيات الإقليمية من فرص سواء في المجال التجاري أو مجال الاستثمار، باعتبار الاتفاقيات التجارية الإقليمية أحد الأعمدة الأساسية لبناء التكامل الاقتصادي موجه نحو مواجهة تحديات التجارة العالمية.

---

[1] " إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي – العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، ط1، 2002مصر، ص 63

[2] احمد عبد الرحمن احمد." مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"، دار المريخ للنشر و التوزيع، السعودية، 2012، ص 23

[3] M.Cincera, "Les grandes étapes de l'intégration économique européenne ", notes de cours NCI.(pas d'année). p.2. Consulter: homepages.ulb.ac.be/-mcincera/cours/eie/NC1.PDF

[4] **ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الاطلاع على موقعها** : https : / / ar . wikipedia

وقد يظهر لأول وهلة وجود تعارض بين الإقليمية كنظام تجاه النظام المتعدد الأطراف، حيث تخول امتيازات معينة لبعض الدول دون الأخرى على خلاف ما هو في النظام المتعدد الأطراف الذي يرتكز على تقديم نفس الامتيازات والتفضيلات لكل الأعضاء عملا بمبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز، إلا أن "المنظمة العالمية للتجارة" وقبلها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، تعترف بأهمية التعامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول، وتعتبره جزءا مكملا للتجارة الدولية متعددة الأطراف، ويشترط استخدام التكتلات أو التجمعات الإقليمية بتسهيل المبادلات التجارية بين دول الأعضاء منها ، وعدم زيادة الحواجز التجارية أمام سلع الدول غير الأطراف، حتى أنها تنص في مادتها من الاتفاقية العامة عن الأشكال التي يأخذه التكامل الاقتصادي الإقليمي[1].

I –3 –2أشكال أخرى من الانفتاح التجاري

ذكرت في الكتب والأبحاث أشكال أخرى لسياسة الانفتاح التجاري التي اتبعتها بعض الدول منها :

I –3–2–1الانفتاح التجاري السطحي والعميق : حيث يركز الانفتاح التجاري السطحي على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري، أما الانفتاح التجاري العميق فانه إضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، فانه يسمح بحرية انتقال الأشخاص، مع توحيد وتقريب القوانين ذات الصلة بالتجارة خاصة المتعلقة بإجراءات الجمارك [2].

I –3–2–2الانفتاح الإرادي و الانفتاح الإجباري

حيث تسعى الدول خاصة منها الصناعية بشكل إرادي إلى تحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها ، أما الانفتاح التجاري الإجباري فعادة ما يتم تحت ضغوط و شروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال.

---

[1] بن هدى امال ، اتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد المنظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماجيستر في قانون الأعمال ، المقارنة جامعة وهران ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013/2012 ، ص 64.

[2] Jean-Marc Siroen, "L'OMC et la mondialisation des économies". Centre d'études et de recherches économiques et sociales appliquées, paris, Mai

I –3–2–3الانفتاح التدريجي و الانفتاح الانتقائي:

الانفتاح التدريجي يتم بتدرج مرحلي وفق نهج أو سياسة يتم رسمها من طرف الدولة لفترة زمنية معينة، أو لفترة انتقالية تتطلب الانتقال من سياسة حمائية (دعم الصادرات، وسياسات أسعار الفائدة الانتقائية)، بأسلوب الحصص ثم الحماية بالتعريفة الجمركية إلى سياسة تحررية و ذلك بالتخلي على كل ما يعيق دخول و خروج السلع بين الدول، والتي هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح يتم تدريجيا. أما الانفتاح التجاري الانتقائي فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، و خير مثال على ذلك المنتجات الزراعية[1].

I –4نظريات الانفتاح التجاري

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية .

I –4–1نظريات الفكر الكلاسيكي

برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء المذهب التجاري الذي كان مؤيد لفرض الدولة قيودا على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب و الفضة، التي كانت في ذلك الوقت مقياس القوة فقامت النظرية الكلاسيكية من أجل الدفاع على حرية التبادل التجاري، من أهم رواده David Ricardo Adam Smith, John Stuart M .

I –4–1–1نظرية النفقات المطلقة.

- **عرض النظرية.**

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير Adam Smith» في كتابه المعروف ب: "ثروة الأمم" ، حيث يعتبر مؤسس علم الاقتصاد وأول من سطر المنهجية العلمية من أجل أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية و التحليل الاقتصادي المرتبط بها، وكذلك بحثه المفصل في أسس ومصادر "ثروة الأمم" [2]، ففي كتابه قدم العالم الكبير تحليلا وافيا وقويا للعديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية وصاغ بذلك اللبنة الأولى لعلم الاقتصاد، وكان من بين الموضوعات التي تناولها Adam

[1] ملاك شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[2] عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب :" أساسيات الاقتصاد الدولي "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003، ص 57

Smith» في مؤلفه المشار إليه التحليلية الأولى لظاهرة التبادل التجاري، وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول"[1]، فالتجارة الخارجية في رأي «Adam Smith» تقوم بوظيفتين هامتين، فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[2].

كما يعتمد «Adam Smith» على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة [3]، من ناحية أخرى لا يرى « Smith » داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ، فالأخيرة تعد امتداد للأولى وكلاها وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي التجارة مختلف في نظرياته و خصائصه ونظرياته وبصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن: المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى[4].

وقامت نظرية القيمة المطلقة على عدة افتراضات من بينها[5] :

– قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تختص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.

– إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي الفائدة تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.

– تركز هذه النظرية على النفقات النسبية لكل سلعة بين السلعتين لكي تقوم التجارة الدولية.

[1] حاتم سامي عفيفي :" الاتجاهات الحديثة الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005، ص117

[2] زينب حسن عوض الله : " الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004، ص 9

[3] خالد محمد السواعي :" التجارة و التنمية " دار المناهج الأردن ، 2006، ص 10

[4] زينب حسن عوض الله: " العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص 48

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار : مرجع سبق ذكره ، ص 23

➢ **الانتقادات الموجهة للنظرية:**

قام « Adam Smith » في عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية ، إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك انتقادات من أبرزها :

لم يستطع مSmith » ان يفسر لنا أنه لو لم تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية[1].

– إن تفسير Smith » لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يعطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهذا تفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية.[2]

_ انها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشبعا وتعقيدا[3].

I –4–1–2 نظرية النفقات النسبية :

➢ **عرض النظرية.**

قام الاقتصادي الكبير « David Ricardo » بنسق النظرية السابقة وذلك في كتاباته المشهورة عن التجارة الخارجية "الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية .[4]

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية ، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل ، وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل، وبمعنى آخر فإن الشرط الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى [5].

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 10

[2] زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 48

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 43

[4] جمال جويدان الجمال ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 ،37

لقد ساهمت هذه النظرية من بيان التبادل الخارجي و اثرها على الاقتصاديات العملية ، كما نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون[1] و في صدد شرح تقرينه وضع « Ricardo » الفرضيات التالية

أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية .

أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين؛

لا يوجد نفقات نقل أو رسوم جمركية؛

تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج بمعنى ان القوانين الغلة النسبية غير مطبقة و ان الانتاج يخضع لنبات الغلة [2].

- **الانتقادات الموجهة للنظرية :**

لقد حاول « David Ricardo » الاقتراب من الواقع ولكن رغم ذلك تعرضت نظريته لانتقادات عديدة ومن بين هذه الانتقادات التي وجهت له نجد:

_ اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط، وتبادل سلعتين فقط .

– افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج. لذا اكتفت بدراسة تبادل السلع في حين ان الواقع تسيير الى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا (راس المال) التنقل عبر الحدوث .

_ تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا .

– تهمل النظرية تكاليف النقل.

[1] زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

[2] أشرف أحمد العدلي : " التجارة الدولية "، شركة رؤية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006، ص 15.

I –4–1–3نظرية القيم الدولية.

- **عرض النظرية .**

لقد كان « John Stuart Mill » دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي ، فوفقا لهذه النظرية الذي معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية ، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات و واردات كل دولة متساوية.

- **انتقادات الموجهة للنظرية :**

تعتبر آراء« John Stuart Mill » إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية حيث كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أن هذه الآراء تعرضت لانتقادات كثيرة أبرزها :

– أن المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية تعود إلى الدولة الصغيرة و المكاسب الأقل تعود إلى الدول الكبرى .

الاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسيع في الخارج باسم الكسب الدولي[1].

I –4–2 نظريات الفكر النيوكلاسيكي

ترى النظرية التقليدية استمرت في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى إلى أن ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الدولية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة الصياغة نظرية النفقات النسبية، فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية .

I –4–2–1 نظرية وفرة عوامل الانتاج

[1] باريك مراد : " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي ، جامعة تلمسان ، 2012 – 2013، ص 37.

ان قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية من انتاج السلع و لكنها لا تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة الى أخرى ؟

و نظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة و ان التبادل الدولي يتم على اساس المقايضة فقد قام هيكستر " بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية .

كما فرض " أولين " الفرضيات التي قام عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و انه يجب تطبيق اسعار عوامل الانتاج على أساس نظرية القيمة [1].

- **الانتقادات الموجهة للنظرية :**[2]

- اغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الانتاج .
- استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما : العمل و راس المال
- نفترض أن الانتاج و التبادل في ظل توافر شروط منافسة الكاملة .

I -4-2-2 لغز ليونتيف :

ألقت المحاولات العديدة التي قامت للتأكد من صحة تفسير نموذج هكشير أولين ضلالا من الشك على مدى صحة النظرية عموما ومدى انطباقها على التيار الفعلي للتجارة الدولية, ففي مقارنة لصادرات كل من usa وUkوجد Macdougall أن لا فرق هناك بين صادرات البلدين على الرغم من أن تلك النظرية تقضي بأن صادرات الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر كثافة بالنسبة لرأسمال عن صادرات انجلترا. وعندما نشر ontief نتائجه المستمدة من دراسة الأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم, والتي عمد فيها إلى استخدام علاقات التداخل الصناعي (المستخدم – المنتج) لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر , وكذلك العمل اللازم لانتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في استخدام العمالة من وارد تها. وبصورة أدق , فإن معدل العمالة إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه الواردات الأمر الذي يعني أن اسهام الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل انما يقوم على تخصصها في الصناعات كثيفة العمل وليس في الصناعات كثيفة رأس المال.

[1] بوكنة نورة ، " تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، مذكرة ماجيستر في العلوم الافتصادية غير منشورة ، فرع تحليل الاقفتصادي ، جامعة الجزائر ، دفعة 2012-2011 ، ص 26.

[2] زينب حسن عوص الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 32-33.

وهكذا فإن الولايات المتحدة إنما تلجأ إلى التجارة الخارجية من أجل التوفير في رأس المال المتوافر بما بندرة نسبية وتصريف العمل المتوافر لديها بوفرة نسبية وليس العكس. وقد حاول ليونتييف أن يبرز هذه النتائج على ضوء نظرية هكشير أوليين فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا أخذنا في الاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال. ولا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبية إلى رأس المال إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى .

وإنما يرجع إلى الكفاءة الإنتاجية العالية للعامل الأمريكي نتيجة للتعليم والتدريب وتنظيم العمل وترشيده.

ورغم أن تلك النتائج قد تعرضت إلى انتقادات عدة فان دراسة ليونتييف وغيره أثارت التساؤل عن قدرة النظرية التقليدية , التي تهتم بالفروق داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج , على حل هذه المشاكل المختلفة في إطارها.

ويدعم هذا أن التجارة الدولية بعيدة عن فكرة المنافسة الكاملة ويسودها دائما شكل أو آخر من أشكال الاحتكار , مما يجعل دائما المزايا النسبة متفقة مع الوفرة النسبية للموارد. وعلى ذلك فان ربط الصورة الكلاسيكية بنظرية هكشير أولين يثير الشك حول هذه النظرية , إذ تشغل في الإجابة على التساؤل الأساسي وهو ما يصدر بلد ما وماذا يستورد وأي السلع تدخل في التجارة الدولية.

وجدير بالإشارة أن النظرية الحديثة وإن حاولت أن تعطي تفسيرا للنظرية التقليدية فإنها خرجت عليها, فبينما ترى المدرسة التقليدية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول, والتي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية, ترجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة, ترى المدرسة الحديثة أن السبب يرجع إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ومدى وفرها النسبية لديها. والفارق بين النظريتين واضح فالنظرة الأولى ترى أن الخلاف يرجع إلى أساليب الإنتاج المستخدمة في الدول المختلفة أي إلى الخلاف في الإنتاجية من دولة إلى أخرى. أما النظرية الثانية فإنها ترى العكس , أي أن أساليب الإنتاج واحدة , ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج. وعموما توفر نظرية التجارة الدولية أساسا لأدراك وفهم التبادل الحقيقي للسلع, أو وفقا النظرية "هكشيير أولين" لثمار عملنا الذي نقوم به ومدخراتنا ومواردنا الطبيعية, وهي بالطبع نظرية تحريدية إلى حد ما [1].

[1] حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998، ص ص 56-57.

I –4–3نظريات الفكر الحديث

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي وذلك من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في نفس التجارة الخارجية وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما سيأتي :

I –4–3–1 نموذج الفجوة التكنولوجية.

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة و المهارات المتاحة للاستخدام في انتاج السلع والخدمات فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذلك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجيا و المستوردة لها، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى. يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي « Posner » في عام 1961، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة و الدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية، حيث تجتمع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما :

- ✓ وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم؛
- ✓ اكتساب حقوق إنتاج و شراء المخترعات الجديدة؛

بما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا ، لذلك يظهر بما يسمى "الفجوات التكنولوجية "تتركز فيها لدى عدد قليل نسبيا من الدول، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج ذات المستوى التكنولوجيا المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول الأكثر تخلفا في عملية التنمية. كما أطلق الاقتصادي « Posner » وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم "تجارة الفجوة التكنولوجية "على النموذج الذي أسسه [1].

[1] فيروز سلطاني " :دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأور متوسطية" مذكرة مقدمة كجزءؤ من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصاديسة تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012–2013 ، ص 43-44.

I –4–3–2 نظرية دوران المنتج.

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره « Vernon » سنة 1966، ويوضح المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها [1]، وبناءا على ذلك قدم « Vernon » افتراضين لبناء نموذجه تمثلا في[2] :

– وجود منتجات جديدة تتلاءم و أصحاب الدخول المرتفعة،

– توفر عنصر العمل الماهر ، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى.

ويفرق « Vernon » بين ثلاث مراحل التطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي :

مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة، فعدم التأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

مرحلة النضج: يبدأ المنتج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه، مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية ، ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل .

I –4–3–3 مرحلة النمطية الشديدة : في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة و السوق الخاصة به معروفة و هنا يصبح التفكير في اقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الاجور فيها رغم ارتفاع تكاليف المعدات الصيانة و قطع الغيار[3] .

I –4–3–4 .نظرية اقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا و تعديلا آخر لنظرية « Hecksher » و «Ohlin » النسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المنسوبة ، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط

[1] علي عبد الفتاح ابو شرارة ، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

[2] رشاد العصار و أخرون : " التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000، ص 36

[3] محمود يونس ، " التجارة الدولية "، دار الجامعية ، مصر ، 1999 ، ص 48.

اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافي تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة الانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الانتاجية و بالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية تامة الصنع (السلع الاستهلاكية و المنتجات نصف مصنعة السلع الوسيطية ، و بين الدول الصناعية الصغيرة ذات السوق الداخلي الصغير ، و دول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) [1].

كما يمكن القول عموما أن أغلب النظريات المذكورة تعترف بالدور الإيجابي للإنفتاح التجاري ، و بالرغم هناك نظريات تسمح تفسير جزء من التبادل الدولي الحالي حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين الشمال و الجنوب و سبب قيامه ، بينما عمل تبادل ما بين الدول الشمال فيما بينها ،كما فعلته النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية أما الاتجاهات الاقتصادية في الفكر التجاري ، فهي تفسر التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة و دول الصناعية .[2]

II. ماهية سعر الصرف

ظهر سعر الصرف كأدة لرفع الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ففي حين تتم تسوية المبادلات و عمليات التجارة ضمن دولة واحدة بالعملة المحلية يجري تبادل مع الدولة الاخرى لعملات مختلفة و هذا أدى الى ضرورة ايجاد آلية يتم بناء عليها حساب القيمة التبادلية للعملات المختلفة و تحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات الاقتصادية و المالية و التجارية بين هذه الدول و في هذا المبحث سوف نستعرض أولا لمفهوم سعر الصرف ثم الى انواعه و أهم العوامل المؤثرة فيه و النظريات المفسرة له .

II-1مفاهيم عامة

- **سعر الصرف**

هو سعر التي تتم من خلاله عمليات التبادل عملة بعملة أي أنها اداة تسوية خاصة بالمعاملات الدولية فشراء أي سلعة لا يتم بالعملة المحلية و انما تحديد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية ، لقد عرف سعر الصرف عدة مفاهيم نذكر منها :

[1] محمد يحياوي ، " أثر الواردات على النمو الاقتصادي " ، دراسة قياسية لحالة الجزائر ، 1970 ، 2010 ، مذكرة الماجيستر في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل اقتصادي الكلي و الاقتصاد القياسي ، المدرسة الوطنية العليا و الاقتصاد التطبيقي – الجزائر – 2012/2011 ، ص 15-16.

[2] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

تعريف01: " :"عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة أخرى " و هناك طريقتان لتعير العملات و هما التسعير المباشر و الغير مباشر .

- ✓ **التسعير المباشر** : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية و اهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا
- ✓ **التسعير الغير المباشر** : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية و معظم دول العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير [1].

تعريف 02 : عرفه بول كروغمان paul Krugman : سعر الصرف على انه قيمة عملة بلد ما مقابل قيمة عملة بلد آخر ، و يمثل نسبة المبادلة بين عملتين حيث تعتبر احدى العمليين بمثابة سلعة و عملة أخرى ثمنا لها ، و يشير هذا التعريف على أن سعر الصرف او معدل الصرف يمثل مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية كما يعبر سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع دول مصدرة لهذه العملات و يعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية[2] .

تعريف 03 : هو سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين فاحدى العمليتين تعتبر بمثابة سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنا لها[3] .

و أيا كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف فانها تشترك في توضيح كالآتي : [4]

- ✓ إن لكل عملة سعر صرف معين مقابل عملات أخرى .
- ✓ يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد وحدات أو القوة الشرائية
- ✓ تتعدد أسعار الصرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها .

---

[1] أشرف باهي و رضا موسى ، أثر التغيرات اسعار البترول على سعر الصرف ، دراسة قياسية لاختبار مرض هولندي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة العربي تبسي تبسة، تبسة ، 2015-2016 ، ص 03

[2] سلمى مهيش ، اختبار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية ، دراسة قياسية 1986 -2015 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر الاكاديمي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و نقود ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2015-2016 ، ص 11.

[3] جعفري عمال ، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية حالة الجزائر لفترة 1990 -2010 ، مذكرة ماجيستر غير منشورة ، جامعة بسكرة الجزائر ، 2013 ، ص 16.

[4] حيدر نعيمة الفريجي ، أثر تقلب الصرف اليورو في المخاطر المصرفية ، و رقة بحثية قدمت في اطار ملتقى دولي حول اليورو و اقتصاديات الدول العربية ، فرص و تحديات جامعة الاغواط ، 18-20 افريل 2015.ض 13.

✓ إن سعر الصرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية الآليات و الميكانزمات تحديده مع وجود سعر عوامل أخرى اضافية تؤثر على هذا السعر .

II-2 أنواع سعر الصرف

II-2-1سعر الصرف الاسمي :

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس أي سعر العملة المحلية بدلالة الوحدات من العملة الاجنبية [1]نلاحظ من هذا التعريف أهمل جانب لقوة الشرائية للعملة .

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينةو بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد و ينقسم صرف الصرف الاسمي لسعر الصرف الرسمي و هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، و سعر الصرف المعمول به في الاسواق الموازية بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد [2].

نستنتج أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول ، و نتيجة لاهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة و لا يعتبر معيار يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

II-2-2سعر الصرف الحقيقي : يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق هي سوق السلع ، سوق الاصول و سوق عوامل الانتاج ، فسوق السلع تنقسم الى سوق محلي و سوق عالمي يتم التعامل فيهما باسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف .

و في هذا الاطار يمكن تعريف العلاقة بين السوق المحلي و السوق العالمي بسعر صرف حقيقي TCR و الذي يمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية على سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة الاجنبية [3]، و بالتالي سعر الصرف الحقيقي يعرف بأنه " عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من

[1] بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سيلسلة دولية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 23 ، الكويت ، نوفمبر ، 2003 ، ص 03.

[2] عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103.

[3] عبد الرزاق بن الزاوي ، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري ، مجلة العلوم الانسانية ، ع 17 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، نوفمبر ، 2009 ، ص 93.

السلع المحلية ، اي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي و تباين معدلات التضخم ، باعتبار أنه ياخذ في الاعتبار التقلبات التي تطرأ على الاسعار الأجنبية و ربطها بمستوى الاسعار المحلية و بذلك يقيس معدلا التضخم في البلد ، فكلما كان للفرق بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي قليل دل ذلك على معدل تضخم منخفض و بالتالي فقهو يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم [1].

II-2-3سعر الصرف الفعلي :

يوجد معنيين متميزين للاصطلاح المسمى ب : سعر الصرف الفعلي

المفهوم الأول : يشير المفهوم الاول الى سعر الصرف كمعدل حتى يتضمن متوسط آثار التعريفات والدعوم، وغير ذلك من الرسوم التي تؤثر في تكلفة الواردات على الإقتصاد المحلي، وتكلفة الصادرات المحلية على الإقتصاديات الأجنبية، ورغم أن إنتشار التعريفات قد قل خلال السنوات الأخيرة، فقد تكاثرت الحواجز غير التعريفية التي يصعب للغاية تقدير متوسط تكلفة أي منها والتي تتغير بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة من الوقت، ولهذا السبب فلقد تضائل إستخدام الإصطلاح بهذا المعنى التقليدي .

المفهوم الثاني:يشير إلى إحتساب متوسط أسعار صرف البلد المعني مع شركائه الرئيسين، و بهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف الفعلي، مفهوما متعدد الأطراف، يراعي أسعار الصرف العائمة والتي تتغير بشكل متواتر ؟[2]

II-2-4سعر الصرف الفعلي الحقيقي : هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية و حتى يصبح هذا المؤضر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج ، لا بد أن يخضع هذا المعدل الى التصحيح من خلال ازالة اثر تغيرات الاسعار النسبية .

II-2-5سعر الصرف التوازني : هو سعر الذي قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المعروضة مع القيمة من احدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الاموال غير العادية ، فسعر الصرف التوازني

[1] صلاح الدين حامد ، " اسعار صرف العملات "é مجلة اضاءات مالية و مصرفية ، معهد الدراسات المصرفية ، ع12 ، الكويت ، 2011 ، ص 02.

[2] علي بن قدور ، دراسة ثياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) ، اطروحة مقدمة لنسيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص : تسيير جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 17.

مثل التوازن لاي سلعة من السلع المتداولة في الاسواق الحرة في وجود المنافسة التامة و يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات .[1]

Π-3 النظريات المفسرة لسعر الصرف

رغم الاجتهادات المتواصلة من طرف الباحثين في موضوع سعر الصرف و محاولاتهم لبناء تفسير اقتصادي موحد له ، رغم تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر اختلافات اسعار الصرف بين الدول و لكل منها فرضيات و متطلبات تختلف عن الأخرى من أهمها :

Π-3-1نظرية تعادل القوة الشرائية PPA

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الاولى و القدرة التي تليها عندما اثير التساؤل عن كيفية اعادة تحديد سعر التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب [2].

و يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية الى محاولات السيودي جوستاف كاسل GOSTTAVCASSEL التي كانت سنة (1886-1945) حيث حدد كم ينبغي للدول الاوربية ان تغير اسعار عملاتها لمكافحة التضخم السائد بعد ح ع 1 و توصل لصياغة نظرية تعادل القوة الشرائية و التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين العملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة اخرى ، و ذلك بعد تحويلها لعملة هذه الاخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق التعادل[3] .

تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد ، و الذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية و الاجنبية ، اضافة الى ذلك تفترض أن السوق تامة و غياب الحواجز الجمركية امام حركات السلع اذ جانب الانتقال التام للمعلومات و توافر سوق الدولية في ظل المنافسة فصلا عن تجانس السلع

[1] بلقاسم رحالي ، سمير بوعافية ، عوادي مصطفى ، " اثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 " مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد الاول ، العدد الثاني ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، ديسمبر ، 2018 ، ص 138.

[2] زاهر لخضر تاثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010 " (رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة الماجيستر ، تخصص اقتصاد ،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة فلسطين ، 2012 ، ص 34.

[3] شعيب بونوة ، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، ع5 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011 ، ص 124.

في كل البلدان ، كما تبين ان سعر الصرف التوازني بعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الاسعار اي ان القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر [1].

و قد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن اسعار الصرف ترجع الى اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين و ان ارتفاع مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف انما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا و هذا سيؤدي الى زيادة كل من الاستياد و الطلب على الصرف الاجنبي ، و انخفاض كل من الصادرات و عرض الصرف الاجنبي و تفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الانتاج (العرض) و اذواق المستهلكين والدخول(الطلب) و تفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية ؟، اي هناك حرية التجارة الخارجية ، و في ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فانه يمكن توجيه الانتقادات الآتية :

صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن سنة و صعوبة اختيار سنة الاساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة بين الدول ،وأثر المضاربة إذ أن مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الإستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد .

تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعريةفي الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية وأعباء الضرائب .

عدم اهتمام النظرية باثر التعريفة الجمركية المانعة و التي نسبتها مرتفعة جدا من قية السلع المستوردة و من ثم يتفاوت اثر التجارة على القوة الشرائية مما يؤدي الى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات [2].

[1] بن قدور علي ، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائري ، (1970-2010) ، اطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، جامعة تلمسان ، 2013 ، ص 22.

[2] سمير فخري نعيمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن ، 2011 ، ص 20.

II-3-2نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف و ملخصها هو ان سعر الصرف جزء من نظرية الاسعار و من ثم فان سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض و الطلب و يدعى ذلك بسعر الصرف التوازني " .

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية و من ثم ارتفاع قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة و من ثم انخفاض في قيمتها الخارجية .

اذ تتلخص هذه النظرية بالاتي :

- بما ان ميزان المدفوعات و فقراته المختلفة
- هي المصادر الاساسية لطلب البلد على العملات الاجنبية و من ثم عرض البلد للعملة الوطنية ، فان وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية .
- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقا لقوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها .
- ان ميزان المدفوعات هو عامل مستقل و ان سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتاثر و لا يؤثر في ميزان اللمدفوعات) .

غير انه يؤخذ على هذه النظرية التي :

- ان ادعاء النظرية ان ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى اسعار الصرف العملة مسالة لا تخلوا من المبالغة و ذلك لوجود تاثير متبادل بين الاثنين ، فكما ان ميزان المدفوعات يؤثر في اسعار صرف العملات ، فان سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان و ذلك من خلال تاثير كل من الاستيرادات و الصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة ، فرفع القيمة الخارجية للعملة او تخفيض القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الاستيرادات و الصادرات .

هناك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا و هو يمارس التاثير في اسعار العملة ، اما اذا كان تصور النظرية هو ان ميزان المدفوعات يمكن ان يمارس تاثيره في اسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية ، فان ذلك يستدعي و الحالة هذه استيعاد معظم فقرات راس المال القصير الاجل ، اعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب ، الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات و من ثم فان هذا غير ممكن لان حساب راس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات .

- من الصعوبة التوصل الى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهو التوازن الحسابي ام التوازن الاقتصادي ؟ فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى ايرادات البلد من الصرف الاجنبي مع مدفوعاته خلال أية مدة من الزمن أي انه يتصرف الى حسابات حقوق البلد و ديونه جميعا لذلك فليس له من مدلول في بنائه النظري على اساس القيد المزدوج لذلك فانه قد يخفي وراءه اختلالا في النشاط الاقتصادي لذلك البلد [1].

Π-3-3نظرية الانتاجية :

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس كفاءة ومقدرة جهازها الإنتاجي، فمن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدو لة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية

فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع وبالتالي تحسناً في سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها[2].

[1] سمير فخري ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[2] بربري محمد الامين ، " الاختيار الامثل لنظام الضروري دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة الدكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، ص50.

Π-3-4نظرية كفاءة السوق :

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للاسعار فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول الى المعلومات الاقتصادية الحالة أو الماضية مثل اعلان عجز او فائض في ميزان المدفوعات ، معدل التضخم ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدا عقلانية الاعوان المتعاملين في السوق ، و كل المعلومات الجديدة المؤثرة في اسعار الصرف الآتية و الآجلة من تكاليف المعاملات الضعيفة و تغيرات أسعار الصرف العشوائية ، و من الانتقادات التي تواجه النظرية اذ هناك جدل حول ما اذا كانت اسواق الصرف الحالية تتمتع بكفاءة [1].

Π- 4العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية ، اذ ان سعر الصرف ما هو مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية و بدرجة اقل لغيرها و على اساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل الى عوامل اقتصادية .

Π-4-1التغير في قيمة الصادرات و الواردات

عندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الاجانب على هذه العملة و سيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى عودة حالة التوازن الى سعر الصرف .

Π-4- 2ناتج حساب العمليات الراسمالية في ميزان المدفوعات

و يقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل الى الدولة أو تخرج فانتقال رؤوس الاموال من دولة أو أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت اليها رؤوس الأموال [2].

---

[1] بن حمو فاطمة زهراء ، " اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 06.

[2] حميدات سعاد ، دراسة قياسية لاثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاق ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017-2018. ص 05.

Π-4-3 كمية النقود :

لقد اخذ الاقتصادي الامريكي ملتون فريدمان M.Friedman على عاتقة اعادة الحياة الى نظرية كمية النقود كمية النقود و لكن بصورتها الجديدة و مقالتها الشهيرة (عرض النقد و تغيرات الاسعار و الناتج) و مما تقدم يتضح ان الافراط في الاصدار النقدي و تزايد كمية النقود يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار و بالتالي جعل سلع الدولة المعنية اقل قدرة على منافسة سلع الدول الاخرى مما يتسبب في زيادة الاستيرادات و انخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في طلب على عملات تلك الدول و انخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في اسعار صرف العملات الاجنبية[1] . و هذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يشجع الصادرات و بالتالي تحسن رصيد ميزان التجاري .

Π-4-4التغير في معدلات الفائدة

ان ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب راس المال الاجنبي يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الاجنبي [2] ، أما في حالة العكس عند إرتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول لتحصيل أرباح في سوق الخارجية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات الاجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

Π-4-5 تغير في معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر الصرف العملات الاجنبية ، حيث يؤدي الى ارتفاع مستوى التضخم المحلي الى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، بينما تؤدي حالة الركود الى ارتفاع قيمة العملة ، اي ان العلاقة بينهما هي علاقة عكسية [3].

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10 % و يكون المستوى العام للاسعار في البلدان الاخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلاد سيدفع المستهلكين الى زيادة طلبهم على السلع الاجنبية و بالتالي على

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، دار الصاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 61-63.

[2] علاء الدين عماري حكيم بوناصري ، "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص مالية و نقود ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ،2016/2015 ، ص 22.

[3] عبد الحسن جليل الغالبي ، مرجع سابق ، ص 69.

العملات الاجنبية ، و بسبب الاسعار المرتفعة في هذا البلد ايرادات الاجانب من سلع هذا الاخير ، فيقل عرض العملة الاجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها .

II-4-6 تدخلات الحكومة

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول بنك المركزي للدولة تعديل سعر الصرف العملة [1]، عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية الاقتصادية و تتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض و الطلب عليها ، ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية او تضخمية لاعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة ، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة ، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي .

II-4-7 التغير في الميزان التجاري :

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر الصرف العملة للبلد [2]، فاذا كان سعر من وجهة العملة بلد ما أكبر من قيمة الحقيقية ، سيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهة نظر الاجانب ، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، و بالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في الميزان التجاري .

III. العلاقة بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف

يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية و في نظام تسوية المدفوعات الدولية و المعاملات المالية الدولية ، قصد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مع كبح عمليات تهريب العملة الصعبة و ضبط توسع السوق الموازية و الحد من انهيار العملة المحلية أمام العملات الاجنبية و خاصة من ناحية ثقة المتعاملين بها .

اذ يعتبر أداء سعر الصرف الدينار الجزائري في تفعيل حصيلة التجارة الخارجية مع العالم الخارجي و خاصة في شكل الصادرات خارج قطاع المحروقات و من أهم هذه العلاقات نجد :

[1] عبد الرزاق الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري ، الطبعة العربية ، عمان ، الاردن ، 2016 ، ص 23.

[2] عبد الرزاق بن الزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

III-1 الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي :

الدراسات والأعمال التجريبية المنشورة بدأت في سنوات السبعينات ، وغالبا ما استخدمت هذه الدراسات معاملات ارتباط بسيطة بين نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ، هذه الدراسات وجدت في أعمال (1989 Edwardsو) 1993) (وانتهت إلى وجود علاقة وثيقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

ظهور النظرية الجديدة للتجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي أدى إلى التركيز على البحوث التجريبية ذات القنوات التي يمكن أن تؤثر الانفتاح التجاري على معدل النمو ، وعليه فإن تأثير الانفتاح على النمو يكون من خلال طريقين : تكوين رأس المال المادي (النمو مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار) ، ورأس المال البشري (النمو مدفوعا من خلال اكتساب المهارات والمعارف والتكنولوجيا) .

و من أجل تقييم تأثير الانفتاح على النمو (تأثير غير مباشر) هو إقامة نموذج المعادلات، وأشهر النماذج المستخدمة لقياس درجة تأثير الانفتاح على النمو نجد[1]:

-دراسة Moghadam,Coe (1993) :دراسة أظهرت أن النمو يكون مدفوعا بدافع والتكنولوجيا و الانفتاح، توصلت إلى أن التجارة ورأس المال بصفة عامة هي المسئولة عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما.

-دراسة E. Helpman Coe (1995) :قامت بدراسة على عينة من 22من البلدان الصناعية ، بأن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد لا يتوقف فقط على مخزون رأس المال ، ولكن أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الإيجابي لأنشطة البحث والتطوير الخارجية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد يعتمد على درجة من الانفتاح.

-نموذج Seghezzi, Baldwin (1996) :وجدت هذه الدراسة من خلال العمل في ثلاثة خطوات لتقدير البيانات ، فكانت نتائج الدراسة أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار و الانفتاح التجاري بصفة خاصة ، وهذه النتيجة تم تأكيدها وإثباتها من خلال أعمال Lee (1993) و (1994) .

[1] عبدوس عبد العزيز ، نفس المرجع السابق ، ص 161-162.

-دراسة Harrison (1996) :ترتكز على التعاريف الممكنة من مؤشرات الانفتاح،وقد استخدمت في كثير من الأحيان سبعة مؤشرات غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية ، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي وتطور الصادرات أو الواردات.

-دراسة Lant Pritchett(1996) :جمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأدبيات ، و درست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات ، وتبين أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض ، وتفسير ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر عن مفهوم الانفتاح.

-دراسةj.L Guerin , L. Fontagne (1997) : تشير الدراسة إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاح البلد، إذا توافرت شروط معينة كتوافر رأس المال البشري على سبيل المثال ، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد.

كخلاصة يمكن القول أن الأعمال التجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي تؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج مرضية .

III. الدراسات التجريبية لفحص العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي [1].

إن الدارس لنتائج هذه الدراسة يلاحظ لأول لحظة غياب التوافق والتباين الواضح في نتائج هذه الدراسات والتي يرجع سببها أن عينات الدول كانت تختلف أو فترات الزمنية تختلف إن اشتركوا في عينات الدول وأيضا هناك سبب تقني يتمثل في تعدد تقنيات الاقتصاد القياسي وما إلى ذلك ولعل أهم الدراسات التجريبي والتي كانت مبكرة هي دراسة Baxter و) Stockman 1989 حيث استخدما عينة مكونة من 49 بلدا للمقارنة بين سلوك بعض المجمعات الاقتصادية الرئيسية (الإنتاج، الاستهلاك، التجارة الخارجية وأسعار الصرف الحقيقية).

خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1986 ،وتم تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

* **الفترة الأولى**: تخص سنوات التي سادت فيها أسعار الصرف الثابتة بموجب اتفاقية بريتون وودز 1946-1973) أما الفترة الثانية تمتد من 1973 إلى 1986 التي ارتبطت باسعار الصرف المرنة والنتيجة فإن نتائج هذه الدراسة لم يتوصلا إلى اختلافات منهجية في سلوك هذه المجمعات أي المغيرات الاقتصادية التي ذكرناها

[1] عامري رضوان ، العلاقة بين النمو و سعر الصرف ، حالة الدول النامية) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصادي مالي ، جامعة الجيلالي ، ليابس بلعباس ، 2017/2016 ، ص 150.

للنظام سعر الصرف المستخدم ، أي لا وجود لأي تاثير لنظام سعر الصرف على هذه المتغيرات قبل 1973 ولا بعدها أي بقاءها على حالها.

وهناك دراسة أخرى من طرف mills و wood سنة 1993 التي استندت على تجربة المملكة المتحدة سنة (1855-1990) وتشير أيضا إلى عدم وهو تأثير لنظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي ، وأيضا توصل Rose 1994 أيضا لنفس الاستنتاجات من خلال دراسة الحالة الألمانية (1960 – 1992) .

كما أن هنا دراسة لـ Ghosh وAL (1995) أظهرت أن نظام سعر الصرف لا يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي وبعد قيامهم لتعديل التصنيف الرسمي لأنظمة سعر الصرف لتقسيم العلاقة التي تربط بين سياسة سعر الصرف والنمو لم يتوصل الباحثان إلى عزل أي تاثير قوي وواضح لنظام سعر الصرف على نمو المتوسط الناتج المحلي الإجمالي واتضح أن هذا الأخير كان أكثر استقرارا مع مرونة سعر الصرف وفي دراسة لخبراء من صندوق النقد الدولي سنة 1997 توصلوا أيضا إلى نفس النتيجة وتناولت دراسة لكل من Glpch : ، Gutlde، Wolf سنة 2003 ،آثار وانعكاس نظام سعر الصرف على التضخم وعلى النمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من 165 دولة تغطي الفترة 1973 – 1999 فاستخلص المنظرون إلى أن البلدان ذات النظام الثابت سجلت تضخم أقل من تلك التي طبقت نظام مرن في حين لم يتوصلوا إلى علاقة ذات دلالة قوية بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي .

الملاحظ من هذه الدراسات التجريبية السابقة أنها كانت تعتمد على التصنيف الرسمي لأنظمة الصرف المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي وهذه الأعمال كلها لم تتوصل إلى وجود علاقة واضحة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

هذا ما أدى الباحثين إلى استخدام تصنيفات أخرى لدراسة العلاقة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي باستخدام التصنيف الفعلي Facto لأنظمة أسعار الصرف المقدمة سنة 2002 توصل كل – Sturzenegger et Levy Yeyati (2003) إلى أن النمو الاقتصادي يكون ضعيفا نسبيا في الدول النامية المتبنية سعر الصرف الثابت والوسيط، ولكن بعد تصحيح عامل الذاتية في اختيار سعر الصرف endogeneité اتضح أن الأنظمة الوسيطية لا تمارس أي تأثير احصائي مختلف عن الأنظمة العائمة.

هذه النتائج تم تأكيدها من قبل Yeyati – Levy et Edward (2003) باستخدام نفس التصنيف الفعلي Facto لأنظمة أسعار الصرف، انطلاقا من عينة 100 بلد على الفترة 1974 – 2000 فتبين أن صدمات شروط التبادل تكرر حدوثها في نظام سعر الصرف الثابت واتضح بشكل خاص أن الاستجابة كانت غير متناظرة في الأنظمة الثابتة، أين يتجاوب الإنتاج في هذا النظام بشكل أقوى في حالة الصدمات السلبية مقارنة :لصدمات الإيجابية وتؤكد الباحثان أن نظام سعر الصرف الثابت يضاعف من الأثر السلبي لصدمات شروط التبادل ومسببة بذلك انخفاض في النمو.

دراسة Baillier و Perrault وLafrance (2001) عند تحليل بيانات 25 دولة نامية على الفترة (1973-1998) وجدوا أن أنظمة أسعار الصرف الحرة تقترن بنمو أسرع ولكن فقط في حالة البلدان المتفتحة نسبيا أمام تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وإلى حد أقل البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة.

III. العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات

تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة إنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.

كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان القاعدة و عليه القيام بعملية التنبؤ المستندة على الأرصدة المذكورة أعلاه فإنه يجب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية المتمثلة في :

معدل إرتفاع وإنخفاض الإحتياطات الرسمية للدولة ، معدل تغطية الصادرات للواردات ، معدل زيادة عرض النقود ، معدل توسيع الصادرات وتنوعها [1].

[1] عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 128-129.

و عليه تجدر الاشارة أن العلاقة الموجودة بين سعر الصرف المرن و ميزان المدفوعات حيث من المعلوف ان عرض الصرف الاجنبي انما يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء الجارية او الرأسمالية التي تظهر في الجانب الدائن او الجانب المتحصلات في ميزان المدفوعات و الذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية ، و بالمثل فان الطلب على العملة الاجنبية انما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات و عليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة و إنما يربط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي .

مع العلم أن ميزان المدفوعات يسجل المعاملات التي تمت بالفعل خلال فترة زمنية عادة سنة ، بينما التعامل في السوق الصرف يتم بصورة يومية لتحديد أسعار الصرف التوازنية بكافة المعاملات بالنقد الاجنبي .

لذلك فإن التوازن في ميزان المدفوعات إنما يتم عند سعر صرف يمثل في الحقيقة بمتوسط لاسعار الصرف التوازنية خلال فترة التي يغطيها الميزان ، بحيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على العرض في العملة المحلية في سوق الصرف مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية للعملة لها ، و يعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية ، التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات و يقلل من الواردات ، و يفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي عجز الذي سجله ميوزان المدفوعات ، و بالمثل في حالة استمرار فائض الميزان الناتج عن الطلب المتزايد في العملة الوطنية مقارنة بالعرض ، سوف يؤدي هذا الاستمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، الذي ينقص من درجة الميزة التنافسية للسلع و الخدمات للعملة الوطنية ، الذي ينقص من درجة الميزة التنافسية للسلع و الخدمات ، و الأصول المالية المحلية ، حتى يختفي الفائض و يستعيد الميزان توازنه [1].

IV .علاقة السياسة التجارة لسعر الصرف :

من أدبيات التجارة الدولية هناك سياستان، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة في إلغاء الأمور الإدارية والعراقيل وكذا القيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود ، أما سياسة حماية البلدان النامية فانها تؤدي إلى ما نتج غير تلك التي تحققها البلدان المتقدمة بحيث تفرض على الأعوان الاقتصاديين منتجات محلية بنوعيات دنينة

[1] ميراندا زغلزل رزق ، التجارة الدولية ، بدون نشر ، جامعة الرقازيف ، مصر ، 2010 ، ص 136.

وباسعار متدنية أعلى من المنتجات المستوردة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات المستوردة ذات الجودة العالية وهنا يمكن أن يكون أثر جانبي في التجارة على الاقتصاد المحلي وهو ظهور السوق السوداء والتجارة غير الممنوعات بسبب القيود التي تفرضها الدولة على اقتصادها وتظهر الاقتصاد بطرق غير مشروعة بسبب تزايد الطلب وقلة العرض وهو ما يؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل قيمة الحماية فإن التأثير لا يكون كبيرا بسبب التعامل الحقيقي ونقص المضاربين خصوصا على السلع المهمة والخاضعة للحماية.

وسياسة سعر الصرف في الحماية تستخدم بأعضاء قيمة ثابتة للعملة المحلية، وتكون أقل وأدنى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين المحليين، وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب تقلل من الواردات وترفع من الصادرات، وهو ما سبب أيضا في ظهور شبكات متخصصة في تهريب المنتوجات المحلية ذات الجودة العالية إلى دول الجوار والاستفادة من الفارق في قيمة العملة ، لأن بيعها في السوق الأجنبي يكون أكثر ربحية من السوق المحلي وكذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الانفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فتزداد تدهور قيمة العملة الوصية [1].

[1] عامري رضوان ، مرجع سابق ، ص 141.

خلاصة الفصل :

تناولنا هذا الفصل أس النظرية حول الانفتاح التجاري و سعر الصرف و العلاقة بينهما حيث تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الاسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسيع نشاط التصدير و الاستيراد ، فسعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات بالاضافة الى ذلك يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي و اسعارها في السوق العالمية .

حيث يعتبر الانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الاهداف التي تسعى اليه مختلف الدول ، سواء كانت متقدمة أو نامية ، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي الى قيام تجارة متبادلة قائمة على المعاملات التجارية المختلفة من تصدير و استيراد ، كما اظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدول في الأسواق الاجنبية و التطور التقني .

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

تمهيد :

حيث نحدد موقع دراستنا من الدراسات السابقة ، و في حدود اطلاعنا نقول أن هناك العديد من الدراسات موضوع الانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر كما أن هناك دراسات تمزج بينهما ، لكن أغلبها أعطتها دراسات ساكنة و البعض الآخر قام بدراستها قياسيا ، و طبعا دون أن ننسى هناك من حاول تحديد المتغيرات المفسرة للتجارة الدولية و نحن في هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على مجموعة الدراسات التي تحوم حول هذا الموضوع ، حيث اهتمت أغلبية الأدبيات الاقتصادية بموضوع الأداء الاقتصاد الكلي لسعر الصرف و الانفتاح التجاري .

دراسات السابقة حول اثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر.

ان الانفتاح الكبير بين الدول يضع البلدان تحت مشكلة بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية باعتبار العملة هي المحرك الأساسي لعملة التبادل التجاري لكل من المستوردين الداخلي و الخارجي و منها جاء الإهتمام بتغير سعر الصرف في الدراسات الاقتصادية و الفكر الإقتصادي و عليه من اهم الدراسات للكشف عن الانفتاح التجاري و سعر الصرف نجد ما يلي :

1. **دراسة عبدوس عبد العزيز (2011)**[1] ، بعنوان " سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، و الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري و كشفت الدراسة أن الانفتاح يتماشى ايجابيا مع النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل و لكن يسير في الاتجاه المعاكس مع توزيع الدخل .

و إن النتائج الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن سياسة الانفتاح التجاري المتبعة اذ أحسن التعامل معها أدت بالكثير منها الى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أحسن المراتب التنافسية الدولية ، و نظرا للنجاح الذي حققته الاقتصاديات المتقدمة في الاسواق الدولية ، فإن الدول النامية تحاول استعمال هذه الإستراتيجية كوسيلة لتحسن وضعها التنافسي وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادياتها.

من الناحية التنافسية يعمل تحرير التجارة على انخفاض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، و يؤدي الى دخولِ تلك المستلزمات المستوردة للسوق المحلية إلى حدة المنافسة بينها وبين المستلزمات المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المستلزمات المحلية، وعلى جانب آخر تُؤدي تلك الواردات إلى زيادة عجز الموازين التجارية في الدول النامية .

إن الدرجة العالية من الانفتاح التجاري تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة من خلال النتائج الايجابية لهذه السياسة على بعض مؤشرات التنافسية الدولية (مؤشر النمو الاقتصادي) ، باعتبار أن النمو الاقتصادي يزداد بعوامل من خارج الاقتصاد بنسب أكبر من العوامل الداخلية ،مما يؤدي إلى التأثير الايجابي على رفع أداء الدول

[1] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره .

واحتلالها مواقع مهمة في الأسواق الدولية ، وهذا ما نلمسه في كثير من الدول المتقدمة و حتى النامية في بعضها ، ما يدل على صحة الفرضية الأولى .

ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة على مستلزمات الإنتاج التي تدخل في انتاج الصادرات برفع من سعر تلك الصادرات ، و يفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ، و يقلل معدل الربح لهذه الصادرات ، فيتحول منتج الى سوق المحلية .

إن أغلب اقتصاديات العالية من الانفتاح عامة يكون سبب انفتاح التجاري ، ممّا يعني أن الإنفتاح التجاري الكامل أو الإنغلاق التجاري الكامل أوضاعه متطرفة .

2. **دراسة بغداد زيان، 2013** [1] بعنوان " تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية،أطروحة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثر التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية المتمثلة في تغيرات أسعار النفط، تغيرات أسعار صرف العملات، قامت هذه الدراسة بعرض عموميات حول سعر الصرف، والعلاقة بين اليورو والدولار، اما الجانب التطبيقي فكان النموذج التحليلي لتاثيرات اليورو والدولار على التجارة الخارجية الجزائرية أي سعر الصرف في الجزائر تطور أنظمة تسعير الدينار ومراحل تطوره من الاستقلال الى حد الآن، والتطرق الى سوق الصرف الموازية في الجزائر، واهمية هيكلة التبادلات الخارجية الجزائرية من الصادرات والواردات، فكانت نتائج الدراسة كالتالي– قوة عملة أي بلد تاتي من قوة اقتصاد البلد محل الدراسة و بالاخص القدرة التنافسية والفاعلية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي.

- لا ينبغي تجاهل تغيرات احتياطي الصرف هي رصيد لميزان المدفوعات من خلال معرفة الفرق بين موارده واستخداماته فهي التي تشكل تعبير عن الصرف.
- لابد من التأكيد على أهمية الريع البترولي في تسعير الدينار الجزائري من خلال الأرصدة الخارجية.
- ارتفاع الدولار امام اليورو يؤدي الى زيادة مداخيل الجزائر، فالدولار هو عملة مداخيل الجزائر واليورو هي عملة نفقاتها.

[1] بغداد زيان ، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية،أطروحة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران ، 2013.

3. **دراسة برايس خليفة (2013)**:[1] بعنوان دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص تحليل كمي، جامعة الجزائر، تهدف هذه الى تحليل وتفسير وضعية الميزان التجاري من خلال مؤشرات تصف طبيعة التركيبية السلعية والحيز الجغرافي للمعاملات التجارية، لتتمكن من كيفية استغلال القدرات الإنتاجية وإعطاء دفعة للصادرات خارج المحروقات بما يؤهل الاقتصاد لتخطي مرحلة الاقتصاد الريعي، ومن جهة أخرى تسعى الى الوصول لتحديد المتغيرات الاقتصادية المفسرة وبناء نفوذ اقتصادي لكل من الصادرات والواردات يساعد في توقع الصادرات والواردات وإعطاء رؤية مستقبلية تسمح بالوصول الى نتائج يمكن من خلالها بناء قرارات اقتصادية والوصول الى هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى المنهج التاريخي.

والنتيجة التي توصلت اليها التجارة الخارجية والي تتضمن الميزان التجاري على انه لا يوجد اختلافما بين مرحلة الاحتكار والتحرير، فقد ظلت الصادرات خارج المحروقات تشكل جانب هامشي في النمو الاقتصادي، ويمكن ارجاعه كون ان المؤسسات الجزائرية تعودت اكثر على الشراء منها على البيع فيبقى الفرق الوحيد بين المرحلتين يتمثل في ضخامة للمبالغ المالية، وهذا ما يظهر فشل الإصلاحات المتخذة لعدم توفر شروط تحقيقيها، اما بالنسبة لذلك الطلب على الواردات الجزائرية فوجدنا ان النموذج الذي يعبر عنها يتكون من المتغيرات التالية :

الطلب الداخلي: والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، ومعدل التغطية، والكمية المنتجة من البترول، اما المديونية فلم تكن مفسرة لدالة الطلب على الواردات الجزائرية بناء على ما عرفه الاقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة من عائد مالي معتبر، وكذلك الامر بالنسبة لتغير سعر الصرف هي أيضا لم تكن مفسرة لدالة الطلب على الواردات من خلال النموذج وتفسيره ذلك بناء على ما عرفته الواردات الجزائرية من تذبذبات والتي لم يقابلها تغير في سعر الصرف الحقيقي.

4. **بن قدور علي 2013** " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،

[1] برايس خليفة ، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تخصص تحليل كمي، جامعة الجزائر ، 2013 .

تخصص تسيير ، جامعة أبي بلقايد تلمسان[1]، تهدف هذه الدراسة الى معرفة المستوى الأمثل لسعر الصرف الحقيقي الذي يسمح لتحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية، حيث تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على نظرية سعر الصرف والأداء الاقتصادي الكلي بما فيها دراسة أسعار الصرف بشكل عام، في محاولة الالمام بالمفاهيم والتعاريف الخاصة بسعر الصرف وانواعه الرئيسية والنضريات المحددة له، وتقديم النظرة الجديدة لانظمة الصرف، وتحديد النظم والأداء الاقتصادي الكلي، وذكر اهم النماذج النظرية لتحليل سلوك سعر الصرف، والى دراسة سعر الصرف في التوازن وتسيير سعر الصرف والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر، وتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، اما التطبيقي اختص بتحليل واختبار اساسيات الاقتصاد الجزائري تم فيه محاولة تحليل ميزان المدفوعات واستعمال فروقات التضخم، وسعر الصرف الحقيقي ومستوى التنمية باثر Balassa ونموذج Coodert للاقتصاديات الناشئة وسياسة الصرف والصلة الهولندية في الجزائر، و من أهم النتائج المتوصل اليها ما يلي:

سعر الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بحكم علاقة التبادل السلعي و المالي بينهما التي يترتب عليها تبادلات للعملات الدول المصدرة و المستوردة من خلال بيع و شراء العملات في اسواق الصرف عالمية و على نطاق الدولي واسع ، و عليه تحديد النظرية الملائمة عوامل المحددة لسعر الصرف في البلدان النامية ، يتطلب أولا دراسة خصائص التي تبين اقتصاديات هذه الدول النامية عن باقي بلدان منها ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي ، ضعف مرونة الجهاز الانتاجي ، ضعف القدرة التنافسية ، ضعف و محدودة الأسواق المال و الصرف ، العجز المستمر في ميزان المدفوعات ، و يمكن أن نمثل نظرية ميزان المدفوعات النظرية الملائمة لتحديد سعر الصرف في البلدان النامية ، فضلا عن نظرية تعادل قوة الشرائية التي تركز العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و التضخم من حيث الاتجاه ، و يرتبط سعر الصرف في العلاقة العكسية مع كل من القدرة على المنافسة الدولية و سعر الصرف الاسمي و اسعار العالمية في حين يرتبط في العلاقة الطردية لسعر الصرف الحقيقي مع أسعار المحلية .

5. **دراسة نور الهدى بلحاج (2014)** [2]، بعنوان " أثر تغيير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر (2000-2009) ، تتعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي والقياسي من

[1] بن قدور علي ، " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص تسيير ، جامعة أبي بلقايد تلمسان ، 2013

[2] نور الهدى بلحاج ، " أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية لكلية ، دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2009) " ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 .

خلال استخدام العلاقات الإحصائية والجداول واحصائيات التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية الكلية و الهدف هذه الدراسة هو ابراز حزمة السياسات الاقتصادية الكلية ترتكز على السياسة التجارة الخارجية لأن اي من الدول لا تستطيع اتباع سياسة اكتفاء الذاتيفي مختلف القطاعات و بالتالي استحالة العيش في معزل عن بقية العالم و مع ظهور العولمة الاقتصادية أصبح تحرير التجارة من القيود حتمية لكل الدول و ليست اختبار ضمن قضاء دولي متعدد الاطراف و تحت اشراف منظمة دولية هي أحد ركائز هذه العولمة و هي المنظمة العالمية للتجارة .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت استيراتيجية التحرير و عمليا وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي و هي في سعيها الحثيث للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، فرغم الطفرة المالية المسجلة بداية من سنة 2000 و تحقيق توازنات كلية ، و رغم وفرة المالية تبقى مخاوف حول تحرير التام و آثاره على الاقتصاد و المؤشرات الاقتصادية الكلية .

و تسعى الدول النامية الى تحرير تجارتها الخارجية و الى جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية و لكن تبقى دائما عاجزة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و هذا لأن معظم هذه الدول تتميز بعدم تنوع صادراتها و تكاد تكون جلها من المواد الأولية ، بالاضافة الى ضعف الاقتصاد العام و تدخل السياسة في سيرورة هذا التحرير لأنه خضع لاملاءات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، فلم يؤدي بالنتيجة الا لزيادة الواردات و لم تستعد من فتح أسواقها لزيادة الصادرات و هذا ما أدى الى تزايد الحجز في ميزاتها التجاري نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات و الواردات و نتائج سلبية للمؤشرات الاقتصادية الكلية و تعميق التبعية الاقتصادية .

إن الجزائر لم تكن في منشأ التحولات الاقتصادية الدولية الجارية في العالم بل كان لهذه الاخيرة اشتد الأثر على الاقتصاد الجزائري و سائر الدول النامية و منذ الثمانينات شرعت الدول الجزائرية في اجراء اصلاحات اقتصادية و قد ركزت على القطاعات الاستيراتيجية و أخذت التجارة الخارجية حيزا كبيرا من هذه الاصلاحات و كانت هذه الأخيرة تهدف لاقامة معدلات ايجابية في المؤشرات الاقتصادية الكلية .

و ما يمكن استنتاجه هو أن آثار الانفتاح التجاري على مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية و الخارجية يختلف من دولة الى اخرى حسب السياسة و التطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة و توعية المنتوجات التي تصدرها و تستوردها هذه البلدان و خير مثال الاقتصاديات الناشئة في جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بالنمور الآسيوية .

لا تستطيع ملامسة أثر الانفتاح التجارة الخارجية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط و تمكن الجزائر من تحقيق وفرات مالية و توازنات كلية و هذا اعتمادها الكلي على قطاع المحروقات وهذا ما اثبتته الدراسة القياسية باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

6. **دراسة بلحرش عائشة 2014** [1]، بعنوان سعر الصرف الحقيقي التوازني–دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الهدف من هذه الدراسة، القاء الضوء على مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر من خلال معرفة محدداته الأساسية، حاولت هذه الدراسة إعطاء صورة عامة حول سعر الصرف: محيطه، اساسياته، آليات أسواقه، اهم نظرياته، سياسته وازماته، سعر الصرف ، نماذجها، تصنيفاتها واثارها، وكذلك تم التطرق الى سعر الصرف الحقيقي من خلال اساسياته، مؤشراته ، مقاييسه وتحركاته والى سعر صرف آخر الا وهو سعر الصرف الحقيقي التوازني، اما جانبه التطبيقي فتم استخدام نموذج تحليلي حول إشكالية الصرف في الجزائر من خلال تطور سعر الصرف الدينار الجزائري قبل وبعد 1986، وكذلك تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي الجزائري على تنافسية الاقتصاد الوطني، اما النموذج الفياسي ينظم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر باستخدام طريقة التكامل المشترك، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة :

يرتبط سعر الصرف الحقيقي في العلاقة العكسية مع كل من القدرة على المنافسة الدولية و سعر الصرف الإسمي و الاسعار العالمية في حين يرتبط بعلاقة طردية (سعر الصرف الحقيقي) مع الأسعار المحلية .

التخفيض من الدينار الجزائري كقرار يهدف الى اعادة تقييم الدينار ليعكس الواقع الاقتصادي ، جاءت معملة الانفتاح التجاري سالبة و هي تدل على العلاقة العكسية ما بين التغير المستقل و المتغير التابع .

كما بينت دراسات التطبيقية و القياسية أن لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري محددات تتأثر بها تتمثل في سعر النفط الانفاق الحكومي ، الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للشركاء التجاريين .

[1] **بلحرش عائشة** ، سعر الصرف الحقيقي التوازني–دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2014 .

7. **دراسة باريك مراد (2014)** بعنوان " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي "دراسة حالة الجزائر ، شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،[1] الهدف من هذه الدراسة هو تقدير سعر الصرف الحقيق التوازني في الجزائر وإبراز العلاقة بين يعر الصرف الحقيقي والتحرير التجاري. قامت هذه الدراسة باعطاء ماهية سعر الصرف الحقيق ، ومن اهم النظريات المفسرة لسلوك سعر الصرف الحقيقي والتطرق لمفهوم التحرير التجاري ونظرياته واهم المؤشراته وكيفية قياسته ، اما الجانب التطبيقي فتم استخدام نموذج تحليلي وقياسي، لواقع العلاقة بين التحرير التجاري وسعر الصرق الحقيقي في الجزائر مع استخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، ويمكن الخروج بجملة من النتائج ابرزها:

- يتاثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالإضافة الى التحرير التجاري الذي يتضمن كل من الواردات والصادرات التي تتضمن هي الأخرى صادرات البترول، كذلك النفقات الحكومية التي تعتبر من سمات الانفتاح التجاري وكذلك الفروق الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين.
- وجود علاقة قوية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والواردات.
- من خلال اختبار التكامل المتزامن يتضح انه لا توجد علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري والتحرير التجاري والتباينات لا تمثل الاقتصاد الجزائري بصفة دقيقة فهي مجرد توقعات.
- الأهمية سعر الصرف الحقيقي في قياس القدرة التنافسية للبلد.

8. دراسة سي محمد كمال (2014) التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه في مالية و مؤسسات جامعة تلمسان [2]، تهدف هذه الدراسة لقياس الأثر الكمي لعمليتي الدولار واليورو على الصادرات والواردات الجزائرية، تبنت هذه الدراسة اهم المفاهيم والدراسات السابقة لكل من اثر تغييرات سعر الصرف على التجارة الخارجية واثر الأورو والدولار على التجارة الدولية، والى اهم النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات في الدراسات السابقة وكذلك تطور(وتنظيم التجارة الخارجية في الجزائر منها النظرية المفسرة لها، وسياسة التجارة الخارجية المنتهجة في الجزائر من الاحتكار الى التحرير. قامت هذه الدراسة باستخدام نمودج تحليلي قياسي من خلال تحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية بما فيها تطور الميزان التجاري والصادرات والواردات وقياس الأثر الكمي لعملتي الدولار والاورو على الصادرات والواردات الجزائرية بالاعتماد

I- [1]دراسة باريك مراد ،" التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي "دراسة حالة الجزائر ، شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2014

[2]دراسة سي محمد كمال ، " التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر" ، أطروحة الدكتوراه في مالية و مؤسسات جامعة تلمسان، 2014.

على بيانات شهرية باستخدام دوال استجاب النبضة، ومكونات التباين المقدرة من نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي VAR و اختبار جذر وحدة ، تحليل التكامل المشترك و العلاقة السببية ، و التنبأ بتدفقات مكونات الميزان التجاري لنفس نموذج VAR و استخدام منهجية بوكس و جنكنز و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ للصدمات الخارجية أثر بالغ على التجارة الخارجية .
- ✓ انخفاض الدولار سعر صرف الاورو أمام الدولار له أثر إيجابي على صادرات الجزائرية .
- ✓ انخفاض الدينار أمام الأورو يرفع فاتورة الواردات (الأثر السلبي) .

9. **دراسة دوحة سلمى 2015**[1]" بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة " الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية – جامعة بسكرة، الهدف من هذه الدراسة هو محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على اساسيات أسعار الصرف من المفاهيم والعوامل المؤثرة فيه ومخاطر تقلباته واهم المتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي، والى سياسات أسعار الصرف وأهدافها والتطرق الى دور سياسات سعر الصرف في معالجة الخلل في الميزان التجاري اما الجانب التطبيقي فتم استخدام نموذج تحليلي قياسي وذلك من خلال تحليل اثر تقلبات سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات و سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وواقع الميزان التجاري الجزائري، ومن اجل معرفة مدى تاثر الميزان التجاري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وسببية انجل وجرنجر وصياغة النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ومن اهم النتائج المتوصل اليها:

إعتماد الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات – البترول ، كما يعاني الإقتصاد الجزائري من إختلال في القنوات المصرفية و التي حالت دون تحقيق التوازن بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية ، ما ادى بدوره إلا تحفيز نشاط السوق الموازي للصرف ، كما بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية و إلغاء بعض القيود المفروضة على المنشورات ، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات و إدماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي.

[1] **دوحة سلمى** ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة " الجزائر " ، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية – جامعة بسكرة ، 2015 .

10. **دراسة دليلة طالب (2015)**[1] ، بعنوان الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1980 –2013) : و تهتم هذه الدراسة بتبيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستعمال التكامل المشترك و نموج تصحيح الخطأ و تهدف هذه الورقة الى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2013) ، و من أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري و هي مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر مجموع الصادرات الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي أما معدل الدخل الفردي بالاسعار الحقيقية فاستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي و يستند هذا التحليل الى طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا ، و كشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي و تحرير التجارة ، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي و معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر و ابرزت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر قد اهتمت هذه الدراسة النظرية و التطبيقية بتحديد دور الانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي و دلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينهما من حيث تطبيقية البيانات و نوعها و اساليب تحليلها على دور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي.

و النتيجة التي خرجت أن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي الى الرغم من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، نظرا لضعف البنية التصديرية و كذا ضعف الجهاز الانتاجي و يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على اداء الصادرات التغطية.

11. **دراسة عبد الحميد مرغيث (2018)** بعنوان ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن ، دراسة تحليلية و تقييمية ، اطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ،[2] الهدف من هذه الدراسة محاولة التطرق الى احد اهم الإشكاليات المطروحة منذ امد طويل في علم الاقتصاد الدولي وهي إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم، تمت هذه الدراسة على اشكال إدارة سعر الصرف في الجزائر، بما فيها الأنظمة الثابتة والوسيطية والمعومة، والتصنيفات القانونية والواقعية وتطور نظرية اختيار نظام الصرف، ومحددات

[1] دليلة طالب ، لانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1980 –2013) ، اطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015.

[2] دراسة عبد الحميد، مرغيث ، "ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن" ، دراسة تحليلية و تقييمية ، اطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف،2018.

اختيار نظام الصرف الملائم، حيث تم التوصل الى انه لا توجد نظرية ثابتة او قاعدة عامة بشان اختيار نظام صرف معين فالاختيار مرهون بنتائج دراسة وتقييم مجموعة من المحددات التي افرزتها مختلف الادبيات الاقتصادية، اما الجانب التقييمي والتحليلي لاداء نظام الصرف المرن في الجزائر، ويمكن الخروج بجملة من النتائج من بينها

أن هذه الدراسة الى أن التعويم الموجه لم يخدم الاقتصاد الجزائري بالشكل المرغوب لا سيما تعزيز الصادرات خارج المحروقات لتنويع الاقتصاد ، كما أن الانخفاض المستمر في قيمة الدينار منذ تعويضه كانت له تداعيات عكسية على الاقتصاد الوطني كبروز التضخم المستورد و انكماش الناتج الحقيقي غير النفطي ، ارتفاع تكلفة الدعم و اقساط خدمة الدين الخارجي وزيادة اجواء عدم اليقين بالنسبة للاعوان الاقتصاديين و تفويض مصداقية الحكومة و سياستها الاقتصادية ، حيث ان النظام الصرف البديل و الملائم لوضع الاقتصاد الجزائري ، هو النظام الوسيط الذي يرتكز على فكرة " المرونة المحدودة " التي تسمح للبلد بالحصول على منافع للعملة المستقرة نسبيا مع الحفاظ على القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية ، و من الأنظمة التي يمكن اقتراحها في هذا الشأن ، الربط الى سلة عملات أو بني نظام أسعار الصرف المتحركة .

12.**دراسة سيد لعمر زهرة 2018** " العنوان انعكاسات سياسات صرف الدنيا الجزائرية على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة 1986 -2016) اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ادرار[1]، الهدف من هذه الدراسة محاولة تحليل وقياس مدى تاثير سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر تناولت هذه الدراسة على ماهية سعر الصرف والأنظمة والنضريات المفسرة لسياسات الصرف والى تحديد ماهية سياسات الصرف وتم إعطاء مفهوملللاستقرار النقدي ومعامله والمتغيرات التي تدخل في قياسه ومؤشراته (التضخم، معدلات الفائدة)، حاولت هذه الدراسة الى تحليل سياسة الصرف في الجزائر من خلال مختلف أنظمة الصرف التي عرفها للدينار الجزائري وكذلك تطور سياسة الصرف في الجزائر والتطرق الى التوجهات الجديدة لسياسة الصرف في الجزائر، اما الجانب القياسي خصص لدراسة تطور مؤشر معامل، الاستقرار النقدي في الجزائر 1986-2016، والى اهم التقنيات المستخدمة في تحليل الدراسة بما فيها اختيار السلاسل الزمنية واختيار التكامل المتزامن، ومن ثم قياس اثر سعر صرف الدينار الجزائري على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر 1989-2016 من خلال اختبار السلاسل الزمنية لسعر الصرف والاستقرار النقدي وذلك استخدام دالة الارتباط الذاتي ACF واختبار DF (ديكي فولر) فكانت النتائج النهائية التي توصلت اليها هذه الدراسة:

[1] سيد لعمر زهرة " انعكاسات سياسات صرف الدنيا الجزائرية على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة 1986 -2016" اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ادرار، 2018.

تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النمادج الكمية التي تعتمد على مؤشرات الإقتصادية ذات أثر البالغ و المباشر على سعر الصرف و الابتعاد عن القرارات الادارية في تحديد سعر الصرف.

وكذلك ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الانتاجي مما يخدم تنويع الناتج المحلي الاجمالي و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، و تقليل من فاتورة الواردات ما يعزز القيمة الداخلية و الخارجية لدينار الجزائري لتحقيق استقرار نقدي حقيقي .

خلاصة الفصل :

تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثتنا بسبب ندرة الدراسات التي تناولت أثر سعر الصرف و الانفتاح التجاري في الجزائر حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف الى تحفيز النشاط الاقتصادي و ذلك من خلال ارتفاع اسعار السلع الاجنبية الواردات بالنسبة للسلع المحلية و هذا يؤدي لعزوف المستهلكين المحليين عن السلع الأجنبية مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية ، و يؤدي ذلك لاتفاع في حجم الصادرات و تقليل الواردات و هذا يؤدي الى تحسين العجز في الميزان التجاري ، و لكن يمكن أن يصاحب انخفاض في سعر الصرف العملة المحلية اثار انكماشية على الناتج المحلي الاجمالي و ذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات و ارتفاع أسعار الواردات مما يحدث في الدول النامية و من بينها الجزائر ، حيث هدفت هذه الدراسات الى اعطاء لمحة تحليلية و قياسية حول موضوع سعر الصرف و الانفتاح التجاري .

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية القياسية أثر انفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر

تمهيد :

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو تحليل تطور وضعية الصادرات و الواردات و الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة معينة ، و كذلك تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر ، و محاولة ابراز طبيعة العلاقة كل من سعر الصرف و الإنفتاح التجاري و تحديد مدى تأثير تغير سعر الصرف على الإنفتاح التجاري من خلال استعمال نماذج شعاع الإنحذار الذاتي على دولة الجزائر ، حيث تحتل نماذج الاقتصادية قياسية مكانة هامة للدراسات الاقتصادية ملائمة على أساس متطلبات في كل المجالات الاقتصادية .

I. دراسة تحليلية لتطور المبادلات التجاري الجزائري :

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا البحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح التدفقات السلعية المصدرة و المستوردة ، و درجة تغطية الصادرات للواردات وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية ، و بالاضافة إلى ابراز تأثير من الصادرات و الواردات و تطور التجارة الخارجية .

I.1. تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1980-1993)

الجدول رقم 01 : تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1980-1993) **الوحدة : مليون دج**

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الواردات	40519	48780	49384	49782	51257	49491	43394	34153	43427	70072	87018	139241	188547	205035
الصادرات	52648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421	71937	122279	233589	290100	239552
الميزان التجاري	12129	14057	11094	11940	12501	15073	-8459	7583	1994	1865	35261	94348	60463	34517
معدل التغطية	129.93	128.82	122.46	121.98	124.39	130.46	80.51	122.20	104.59	104.59	140.52	167.76	132.07	116.83

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءيات

من خلال الجدول يتضح لنا في هذه المرحلة أن وضعية الميزان التجاري قد شهد في هذه الفترة 1980 فائض قدره (122910 م .دج) بقي هذا التحسن الى غاية سنة 1985 و التي قدر فيها 15073 م.دج والسبب يرجع في ذلك إلى الصدمة البترولية الثانية سنة 1979 حيث عرفت زيادة في أسعار البترول

وبالنسبة لسنة 1986 والتي تسجل الإستثناء لقطاع التجارة الخارجية فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر بـ (-8459 م.دج) ويفسر ذلك بالانخفاض الحاد لأسعار البترول في ظل الصدمة البترولية العكسية، هذا ما يؤكد أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات في أسعار المواد الأولية وخاصة النفط، أما في سنة 1987 عرف الميزان التجاري فائضا قدر ب (7583 م.دج) واستمر الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 1989 قدر ب(1865م.دج) والسبب في ذلك الارتفاع الطفيف لأسعار البترول.

I.2. تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1994-2015)

الجدول الموالي يبين أهم تطورات التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة

الجدول رقم 02 : تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1994-2015)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1994	9365	8340	1025-	89.05
1995	10761	10240	521-	95.16
1996	9098	13375	4277	174.01
1997	8687	13889	5202	159.88
1998	9403	10213	810	108.61
1999	9164	12522	3358	136.64
2000	9173	22031	12858	240.17
2001	9940	19131	9192	192.47
2002	12009	18825	6816	156.76
2003	13534	24612	11078	181.85
2004	18199	3113	1314	174.26
2005	20357	46001	25644	225.97
2006	21456	54613	33157	254.53

2007	27631	60163	32532	217.73
2008	39479	79298	3919	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	141
2011	47247	3489	26242	156
2012	47490	71866	24376	145
2013	55028	64974	9946	118
2014	58580	62886	4306	107
2015	39192	28860	10332-	74

المصدر :المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصاء التابع للجمارك

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن الصادرات عرفت تدبدبا من فترة (1994-1999) لتسجل إرتفاعا كبيرا سنة 2000 يقدر ب 13220 مليون دولار لتنخفض بعدها حتى سنة 2002 مجددة ارتفاعها إلى غاية 2008 و في سنة 2009 شهدت إنخفاضا كبيرا في قيمتها 45194 مليون دولار وهذا راجع إلى الهبوط القوي الذي شهدته أسعار البترول في ديسمبر 2008.

ومع مطلع 2010 بدأت صادرات الجزائر بالانتعاش والخروج من الأزمة التي لحقت بها سنة 2009 مسجلة ارتفاعا متدبديا إلى غاية 2012، ثم تعود للانخفاض تدريجيا حتى تصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2015 وهذا راجع إلى تدهور كلي في أسعار البترول.

كذلك الحال بالنسبة لمعدل التغطية الذي عرف هو الأخر ارتفاعا سنة 2006 مسجلا أعلى قيمة قدرت ب 254 . 53 % لينخفض بداية من سنة 2008 المقدرة ب 201 % ويواصل سقوطه الحر حتى سنة 2015 نتيجة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر تلك الفترة .أما بالنسبة للواردات عرفت هي الأخرى تدبدبا من 1994 الى غاية 2001 لترتفع من جديد سنة 2002 مسجلة بذلك 12009 مليون دولار حتى سنة 2009 إذ انخفضت ويرجع ذلك إلى السبب المذكور سابقا، لتواصل ارتفاعها لتصل إلى أعلى قيمة 58580 مليون دولار سنة 2014 لتنخفض من جديد سنة 2015 ب 39192 مليون دولار.

أما فيما يخص الميزان التجاري عرف مجزا في السنتين (1994-1995) ويظهر ذلك في معدل التغطية الذي يقدر ب 89 . 05 % و 95 . 16 % وهذا راجع إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة

انخفاض أسعار البترول، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل أيضا إلى ارتفاع حجم الواردات ، بعد ذلك بدأ بالتحسن في السنتين المواليتين مجددا، ومن بداية 2000 حتى 2008 عرف الميزان التجاري نديديا ليسجل أعلى قيمة بحوالي 16580 مليون دولار في سنة 2010، ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط و التي حطمت رقما قياسيا إلا أن هذا الفائض انخفض مجددا سنة 2011 ، ليسجل مجزا تاما سنة 2015 المقدر ب 10332-.

جدول رقم 03 : الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)

	2013		2014		التطور %	2014		2015		التطور%
	دج	دولار	دج	دولار		دج	دولار	دج	دولار	
الواردات	4368548	5528	4719708	58580	6.45	4719708	58580	5193460	51702	-11.74
الصادرات	5157233	64974	4837538	60054	-7.57	4837538	60054	3481837	34668	-42.27
الميزان التجاري	788685	9946	117830	1474	-	117830	1474	-1711623	-17034	-
معدل التغطية%	118		103		-	103		67		-
	2015		2016		التطور %	2016		2017		التطور %
	دج	دولار	دج	دولار		دج	دولار	دج	دولار	
الواردات	5193460	51702	5154777	47089	-8.92	5154777	47089	5099907	45957	-2.40
الصادرات	3481837	34668	3286589	30026	-13.39	3286589	30026	3857097	34763	15.78
الميزان التجاري	-1711623	-17034	-1868188	-17063	-	-1868188	-17063	-1242810	-17034	-
معدل التغطية%	67		64		-	64		76		-

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك(CNIS)

من خلال الجدول (3) يتبين أن الميزان التجاري عرف انخفاضا واضحا في سنة 2013 مقارنة بسنة 2014 حيث كان 9946 مليون دولار ليصبح 1474 مليون دولار وكذلك من نتائج تغطية الصادرات للواردات تحصلنا على معدل تغطية يقدر ب 118 % سنة 2013 مقارنة ب 103 % سنة 2014، وهذا راجع لتدهور أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات من 64974 مليون دولار سنة 2013 إلى 60054 مليون دولار سنة 2014 وزيادة حجم الواردات من 55028 مليون دولار إلى 58580 مليون دولار، وقد واصل الميزان التجاري في معجزه حيث وصلت قيمته 034 17- سنة 2015 واتضح جليا في معدل التغطية فقد عرف ركوض بنسبة 67 %، اليواصل انخفاضه سنة 2016 بنسبة تغطية قدرت ب 64 % ومجز في الميزان التجاري بقيمة 063 17- مليون دولار وتراجع حجم الصادرات المقدر ب 026 30 مليون دولار، ليعود وينتعش قليلا سنة 2017 حيث قدرت قيمة الصادرات 763 34 مليون دولار ونسبة معدل التغطية قدرت ب 76 %، أما فيما يخص الميزان التجاري فقدرت قيمته 17037 - مليون دولار.

تطور التجارة الخارجية فترة (2013-2014):

ونستطيع توضيح ذلك حسب الشكل (1-1) التالي:

الشكل رقم 01: يوضح الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)

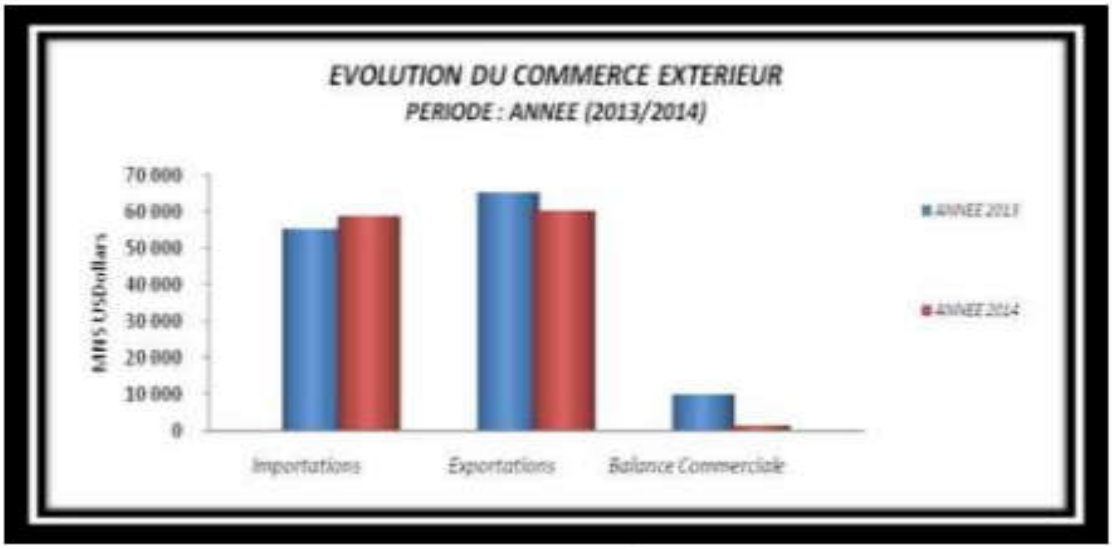

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز للاعلام الآلي و الاحصاء التابع للجمارك (CNIS)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ: أن الواردات عرفت ارتفاعا طفيفا من سنة 2013 إلى سنة 2014 ، على عكس الصادرات التي انخفضت خلال هذه الفترة مما أثر سلبا على تطور الميزان التجاري الذي نلاحظ أنه انخفض هو الآخر ويعود سبب ذلك إلى تدهور أسعار البترول.

الشكل رقم 02 : تطور التجارة الخارجية فترة (2014-2015)

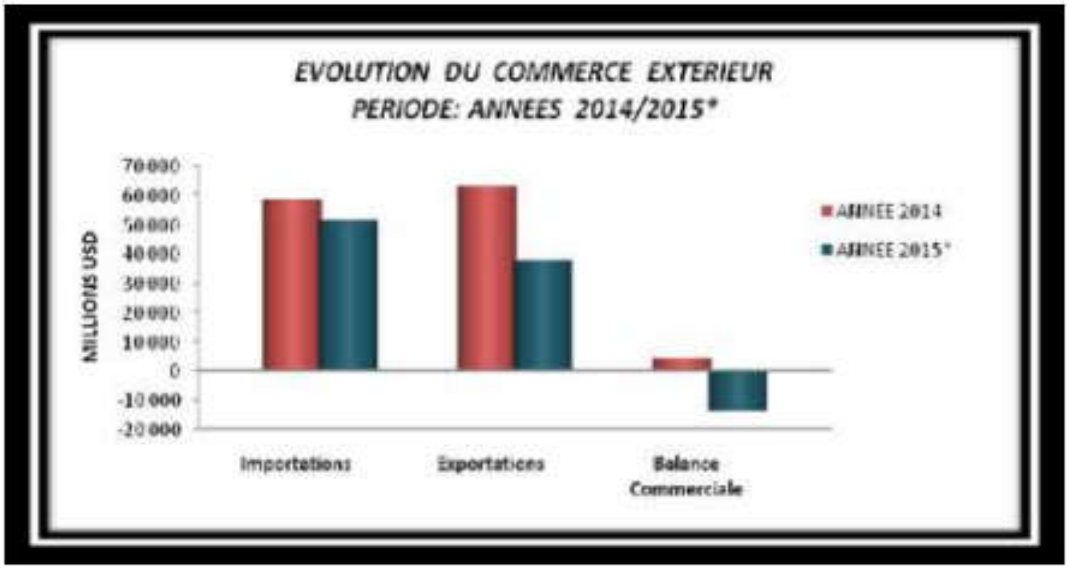

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز للاعلام الآلي و الاحصاء التابع للجمارك (CNIS)

يوضح الشكل أعلاه أن الواردات عرفت انخفاضا طفيفا من سنة 2014 إلى سنة 2015 ، أما بالنسبة اللصادرات سجلت انخفاضا ملحوظا خلال هذه الفترة وبالتالي انخفاض كبير في الميزان التجاري لسنة 2014 مقارنة بسنة 2015 كما هو مبين في الشكل.

الشكل رقم 03 : تطور التجارة الخارجية فترة (2015-2016):

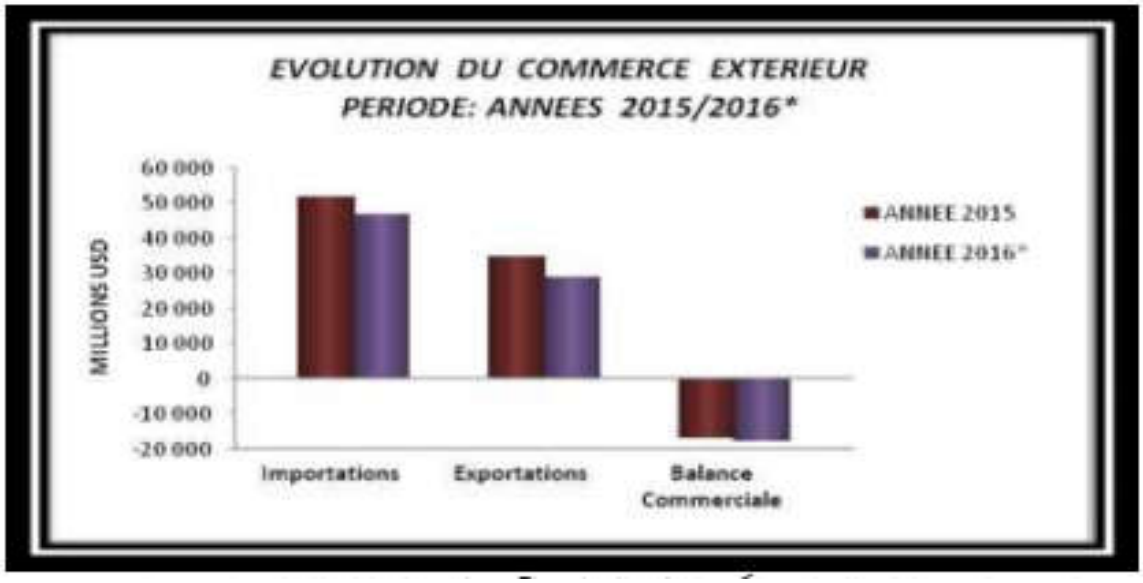

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز للاعلام الآلي و الاحصاء التابع للجمارك (CNIS)

الشكل أعلاه يوضح أن الميزان التجاري لسنة 2015 يسجل ارتفاعا طفيفا جدا مقارنة بسنة 2016 الحال بالنسبة للصادرات والواردات التي يلاحظ انخفاضها بنسبة قليلة من 2015 الى 2016.

الشكل رقم 04 : تطور التجارة الخارجية فترة (2016-2017).

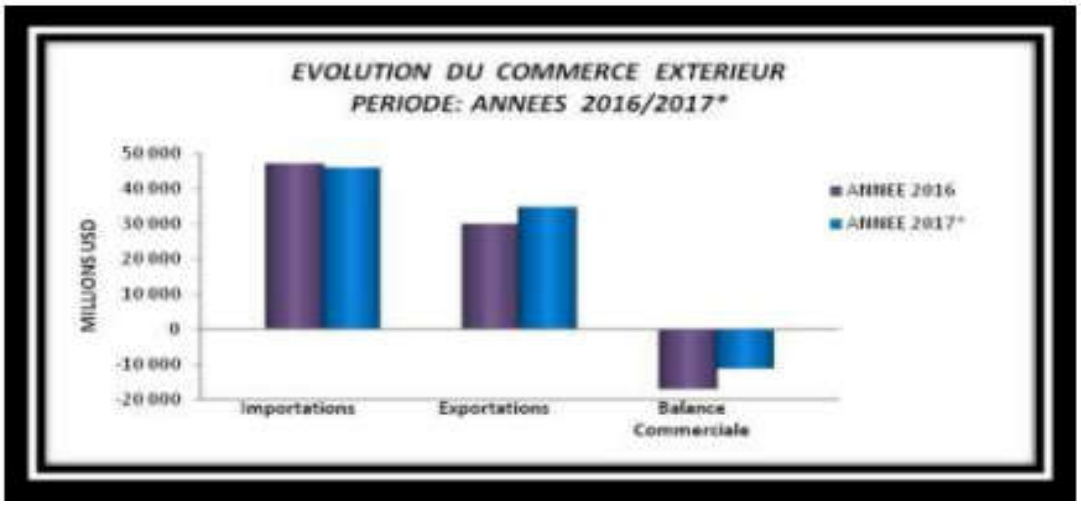

المصدر المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك

(CNIS) من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الواردات عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، و الصادرات في سنة 2017 حققت انتعاشا خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2016، وفيما يخص الميزان التجاري نلاحظ تسجيله لعجز واضح وتراجع كبير بالنسبة لسنة 2016 ، ويعود سبب ذلك إلى تدهور في أسعار البترول.

الشكل رقم 05: تطور الميزان التجاري فترة (2000-2010)

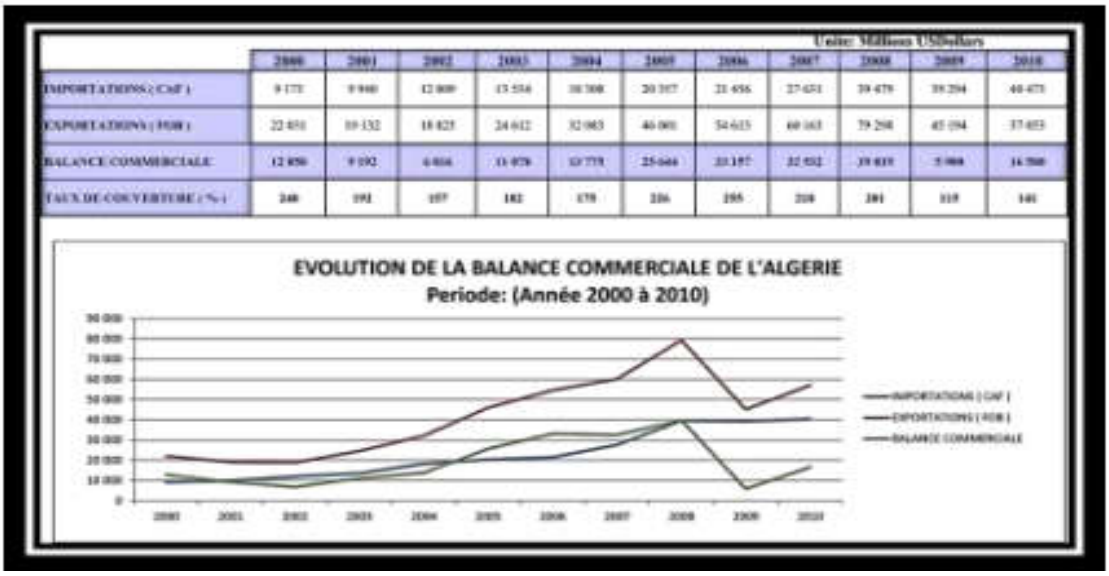

من الشكل يتضح لنا أن المنحنيات في تصاعد مستمر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 الى 2008 حيث شهدنا قيم كل من الواردات والصادرات والميزان التجاري ومعدل التغطية سنة 2000 بالترتيب كالاتي 9173 م.دولار، 22031 م.دولار،12858 م.دولار ، 248 %. والقيم سنة 2008 تمثلت في 39479 م.دولار ،79298 م.دولار.

3/ التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (1995-2017)

الجدول رقم 04 : التطور السلعي للصادرات فترة (1994-2017) الوحدة : م.د

السنوات	م.غذائية	ط.و المحروقات	م.أولية	م. نصف مصنعة	ت. فلاحية	ت. صناعية	س. استهلاكية	المجموع
1995	110	9731	41	274	5	18	61	10240

13375	156	46	3	496	44	12494	136	1996
13889	23	23	1	387	40	13378	37	1997
10213	16	9	7	254	45	9855	27	1998
12522	20	47	25	281	41	12084	24	1999
22031	13	47	11	465	4	21419	32	2000
19132	12	45	22	504	37	18484	28	2001
18825	27	50	20	551	51	18091	35	2002
24612	35	30	1	509	50	23939	48	2003
32083	14	47	-	571	90	31302	59	2004
46001	19	36	-	651	134	45094	67	2005
54613	43	44	1	828	195	53429	73	2006
60163	35	46	1	193	169	58831	88	2007
79298	32	67	1	1384	334	77361	119	2008
57053	49	42	-	692	170	44128	113	2009
73489	30	30	1	1056	94	55527	315	2010
71866	15	35	-	1496	161	71427	355	2011
37787	19	32	1	1527	168	69804	315	2012
64974	17	28	-	1458	109	62960	402	2013
62886	11	16	2	2121	109	60304	323	2014
37787	11	18	1	1693	106	35724	234	2015
28883	18	53	-	1299	84	27102	327	2016
45957	8450	13962	611	10981	1524	1992	8437	2017

المديرية العامة للجمارك الجزائرية عن الموقع الالكتروني

I.3. التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2000 الى 2016)

جدول رقم 05: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013 الوحدة :م.د

السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	الطاقة و المحروقات	سنوات
2000	21419	612	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	1	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	/	52	16
2005	45588	907	67	656	1	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	/	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	/	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	70571	2048	314	1519	/	30	18
2013	63326	2161	402	1608	/	25	18

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات:

-المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني **http://www.douane.gov.dz**:تاريخ الإطلاع (،)02/03/2017و المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.Sعلى الموقع الالكتروني**http://www.ons.dz** :تاريخ الإطلاع)2017/03/03

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من الطاقة و المحروقات انخفضت من سنة 2000من 21419إلى 18484سنة 2001لتبدأ في التصاعد بعدها سنة 2008مسجلة أعلى قيمة تقدر ب 77192و هذا راجع للارتفاع الكبير لأسعار البترول الذي أثر إيجابا على ارتفاع الصادرات و تحسن الوضعية الاقتصادية ،أما سنة 2009فسجلت انخفاضا كبيرا وصل إلى 44411مليار دولار و يعود السبب إلى التراجع و التدهور الكبير الذي شهدته أسعار البترول ، أما بعد 2009فسجلت ارتفاعا طفيفا متدبدبا إلى غاية 2011لتنخفض سنة

2012و 2013إلى حوالي 70571و 63326مليار دولار على التوالي و ذلك نظرا للانخفاض الكبير لأسعار البترول الذي شهدته هذه الفترة

.سجلت كل من المواد الغذائية ، الأولية ، و النصف مصنعة تدبدبات في قيمها خلال الفترة (-2000 2007،(لتشهد بعد ذلك سنة 2008ارتفاعاكبيرا قدر على التوالي 1384 ،119، 1954مليار دولار و هذا راجع للوضعية الاقتصادية الجيدة التي كانت تشهدها الجزائر خلال تلك السنة ، لكن مع الأزمة العالمية التي عرفتها أسعار النفط نهاية 2008انخفضت قيم كل المواد المذكورة سابقا سنة .2009 مع بداية 2010عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا نظرا لارتفاع الطاقة و المحروقات الذي أثر إيجابا على مختلف القطاعات المذكورة سابقا حيث سجلت قيمها على التوالي ب 1089 ،305 ،1619مليار دولار لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2013قدرت بحوالي 1608 ،402 ،2161مليار دولار على الترتيب.

أما فيما يخص التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية عرفت تدبدبا طفيفا خلال كل الفترة (-2000 2013(حيث سجلا كأعلى قيمة لهما 49، 69مليار دولار على التوالي أما أدنى قيمة 12 ،25مليار دولار على الترتيب على عكس التجهيزات الفلاحية التي يلاحظ ارتفاعها فقط من سنة 2000إلى 2001 مسجلة 22مليار دولار لتعد بعد ذلك شبه منعدمة مقارنة بجميع القطاعات الأخرى.

مما سبق نستنتج أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل فترات سنوات الدراسة ، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية و المواد الأولية و المواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية و الصناعية و السلع الاستهلاكية، و من بين هذه المنتجات فالمواد نصف مصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية فترة : 2014-2016

جدول رقم 06 : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016 **الوحدة: بالمليون**

الصادرات	سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
	الدولار	النسبة%	الدولار	النسبة%	الدولار	النسبة%
المواد الغذائية	323	0.51	234	0.62	327	1.13
الطاقة و المحروقات	60304	95.89	33724	94.54	27102	93.84
المواد الأولية	109	0.18	106	0.28	874	0.29
المواد نصف مصنعة	2121	3.37	1693	4.48	1299	4.50
التجهيزات الفلاحية	2	-	1	-	-	-
التجهيزات الصناعية	16	0.03	18	0.05	53	0.18
السلع الاستهلاكية	11	0.02	11	0.03	18	0.06
المجموع	62886	100	37787	100	28883	100

Source :Les statistiques de commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2015 et 2016, rapport annuel de centre national de l'informatique et des statistique.

من خلال الجدول 06 : يتضح أن الطاقة و المحروقات سجلت أعلى قيمة من حيث صادرات الجزائر سنة 2014ب 60304 مليون دولار تليها المواد نصف مصنعة بقيمة 2121 مليون دولار و المواد الغذائية بقيمة 323مليون دولار و كذلك المواد الأولية ب 109مليون دولار ، أما بالنسبة التجهيزات الفلاحية، الصناعية و السلع الاستهلاكية سجلت قيم ضئيلة مقارنة بالتركيبات السلعية السابقة.

سنة 2015عرفت تدبدبا في القيم مقارنة بسنة 2014حيث انخفضت قيمة الطاقة و المحروقات إلى 35724مليون دولار و يرجع السبب إلى انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة، أما المواد الغذائية، نصف مصنعة، المواد الأولية و التجهيزات الفلاحية هي الأخرى عرفت انخفاضا لما كانت عليه سنة 2014 على عكس التجهيزات الصناعية التي عرفت ارتفاعا طفيفا و ذلك لاهتمام الجزائر بالإنتاج الصناعي في هذه الفترة محاولة بذلك تطوير القطاع الصناعي نظرا لتدهور أسعار البترول و ذلك لخلق البديل له و تكوين قاعدة صناعية قوية، أما قيمة السلع الاستهلاكية بقيت كما كانت عليه سابقا. سنة 2016 عرفت انخفاضا طفيفا في الطاقة و المحروقات، المواد الأولية، النصف مصنعة مقارنة بما كانت عليه في 2014 و 2015 حيث سجلت على التوالي 27102مليون دولار (الطاقة و المحروقات)، 84 مليون دولار(المواد الأولية)، 1299مليون دولار (نصف مصنعة)، على عكس المواد الغذائية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية التي عرفت ارتفاعا مقارنة ب 2014و . 2015 مما سبق نستنتج أن الطاقة و المحروقات لا زالت تعرف انخفاضا مستمرا من 2014إلى 2016و هذا لارتباطها بالتدبدب المتواصل لأسعار النفط الذي أثر على التركيبات السلعية الأخرى إذ انخفضت هذه الأخيرة و ذلك راجع لاعتماد الجزائر على عائدات المحروقات في صادراتها و الاهتمام الضئيل بالقطاعات الأخرى .

الشكل رقم 06 : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016

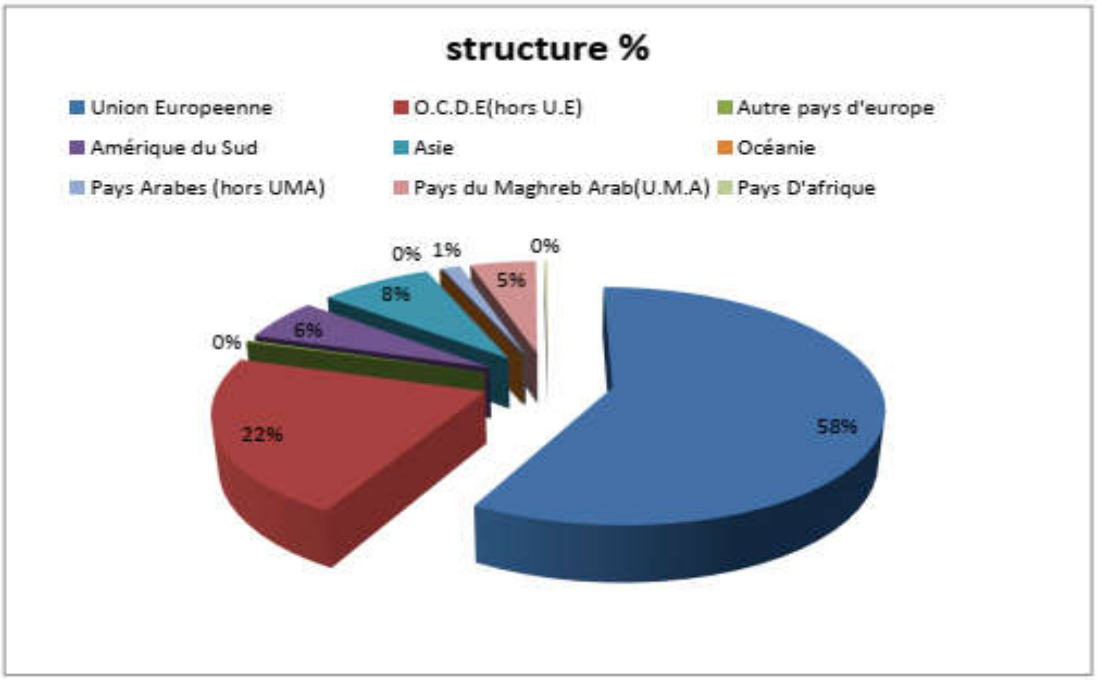

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Les statistiques de commerce extérieur de l'Algérie pour l'année

من خلال الشكل 06 أعلاه: يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي لها حصة الأسد من الصادرات الجزائرية بنسبة 57.95 % ثم تليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي و ذلك بنسبة 21.64%من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و تعتبر كل من دول الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية سنة ،2016و تتصدر هذه الدول على التوالي :ايطاليا،فرنسا،الو.م.الأمريكية ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف التي تربط الجزائر بهذه الدول بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين هذه الدول من جهة أخرى .كما يكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات كونهما تضمان أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة و التي تعتبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية و المواد الخام كمدخلات لصناعاتها ،هذه الأخيرة التي يأتي عليها الطلب أساسا من الدول الصناعية المتقدمة و هو ما يفسر لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية و على رأسها النفط .أما أقل الدول نسبة التي تصدر لها الجزائر هي دول إفريقيا 0.18%.

الجدول رقم 07 : التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009 الوحدة 10 ^{6} دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5810
الطاقة و المحروقات	129	139	145	114	173	212	244	324	54	488
المنتجات الخام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394	1188
منتجات نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10248
سلع التجهيز الفلاحية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	229
سلع التجهيز الصناعية	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	10026	13093	15044
السلع	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	3751	6397	6096

الاستهلاكية										
مجموع الواردات	9174	9941	12007	13533	18309	20357	21456	27631	39479	39103

المصدر : 2000-2007 :وزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz

2009-2008 على الموقع: www.dgpp.mf.gov.dz

ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 07 : التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009

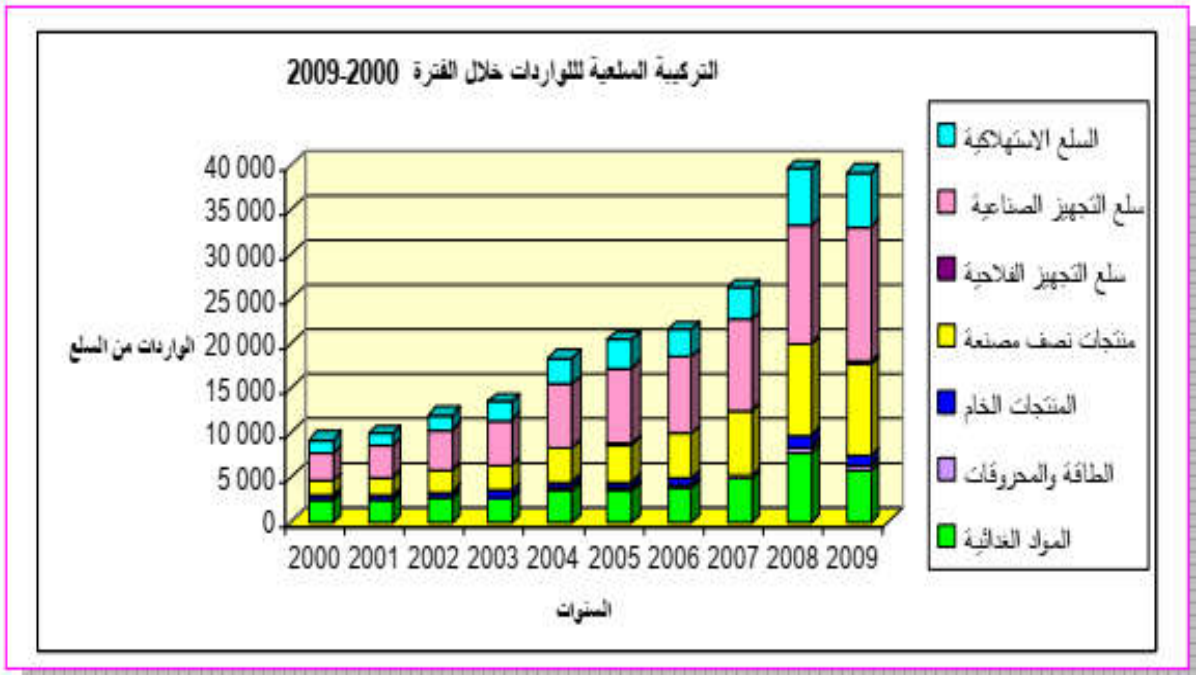

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

من خلال القراءة الاولى لمعطيات الجدول والشكل الذي يعطي صورة أوضح، نلاحظ أن الواردات في تزايد بشكل تصاعدي خلال الفترة (2000-2009) حيث انتقلت من 9174مليون دولار خلال سنة 2000إلى 20357مليون دولار سنة 2005 وصولاً إلى 39103 مليون دولار سنة 2009 هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايداً معتبراً، وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة، فرغم أن كل المواد المستوردة يمكن إنتاجها محليا، فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 08مليار دولار، وتمثل الواردات الغذائية نسبة 30%من

مجموع الواردات في سنة 2008إضافة إلى أن قطاع الفلاحة يستحوذ على إمكانيات تقنية ويد عاملة إضافة إلى العوامل المناخية المساعدة على الإنتاج. أما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات إذ بلغت 3435مليون دولار سنة ،2001بعدما كانت 3068مليون دولار سنة 2000 لتقفز سنة 2009إلى 15044مليون دولار، هذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الإنعاش الاقتصادي.

II. دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر باتخاذ جملة من الاصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي حيث قامت العديد من التخفيضات بقيمة الدينار الجزائري محاولة بذلك الخروج من اقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد و اعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني .

1.II. تطور سعر الصرف في الجزائر 1962–1970

مباشرة بعد الاستقلال أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، إذ سمحت بإمكانية تحويل ونقل عملتها داخل هذه المنطقة قامت بوضع حدود لتنقل عملتها خارج هذه المنطقة)، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما دفع بالجزائر في أكتوبر 1963 إل[1]ى:

- ✓ التخقيض من إمكانية تحويل الدينار ومراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم اللحد من استنزاف احتياطي الصرف) .
- ✓ التخلي عن منطقة الفرنك الفرنسي بقصد تسيير سياستها النقدية وسعر صرفها بصفة مستقلة .

هذه الإجراءات ، كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية – الدينار – حسب القانون 64-11 المؤرخ في أفريل 1964 ، والذي تم تحديده ب 180 mg من الذهب الخالص. فحل الدينار الجزائري DA محل الفرنك الجديد NF بتعادل: 1DA= 1NF

[1] بغداد زيدان ، المرجع السابق ، ص 102.

وقد تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، عقب أحداث سنة 1968 اضطرئه إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله الاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكالقز العملة الفرنسية، إذ أدى ضعفها خلال هذه الفترة إلى الانخفاض المستمر الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول: 1970 - 1973. أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز"، وعن تعويم أسعار الصرف، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد ساعد هذا النظام الجديد للتسعير على تحقيق هدف مزدوج: أولا، توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا يغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة، وثانيا السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

II.2. تطّور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (974-1988)

الجدول رقم 08 : يوضح تطّور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (974-1988)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف دج/$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات FMI

الجدول رقم 08 :يوضح تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-1988) ، و يتضح من خلال استقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري و هذا راجع إلى أن أسعار العملات تتحدد فقا لقوى العرض و الطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف التي تهدف الى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لتحقيق التوازن الخارجي أي خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الاجنبية و العرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات الى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستراد الاجمالية للواردات ، و القيود المفروضة على الصادرات .

حيث نلاحظ أن التسيير الاداري لسعر الصرف المرفوق لسياسة الرقابة المفروضة عليه ساهمت على جعل قيمة العملة (الدينار الجزائري لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية و المالية الداخلية للدولة مما ادى الى تنامي سوق الصرف الموازي .

II.3. تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1989-2013)

لدراسة تطور اسعار الصرف نعتمد على بيانات الجدول التالي:

جدول رقم 09: يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر الفترة (1989-2013)

السنة	سعر الصرف %
1989	7.61
1990	8.96
1991	18.47
1992	21.84
1993	23.35
1994	35.06
1995	47.66
1996	54.75
1997	57.71
1998	58.74
1999	66.57
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.29

2008	64.58
2009	72.65
2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	79.37

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

الشكل رقم 08 : اعمدة بيانية تبين تطور سعر الصرف في الفترة (1989-2013)

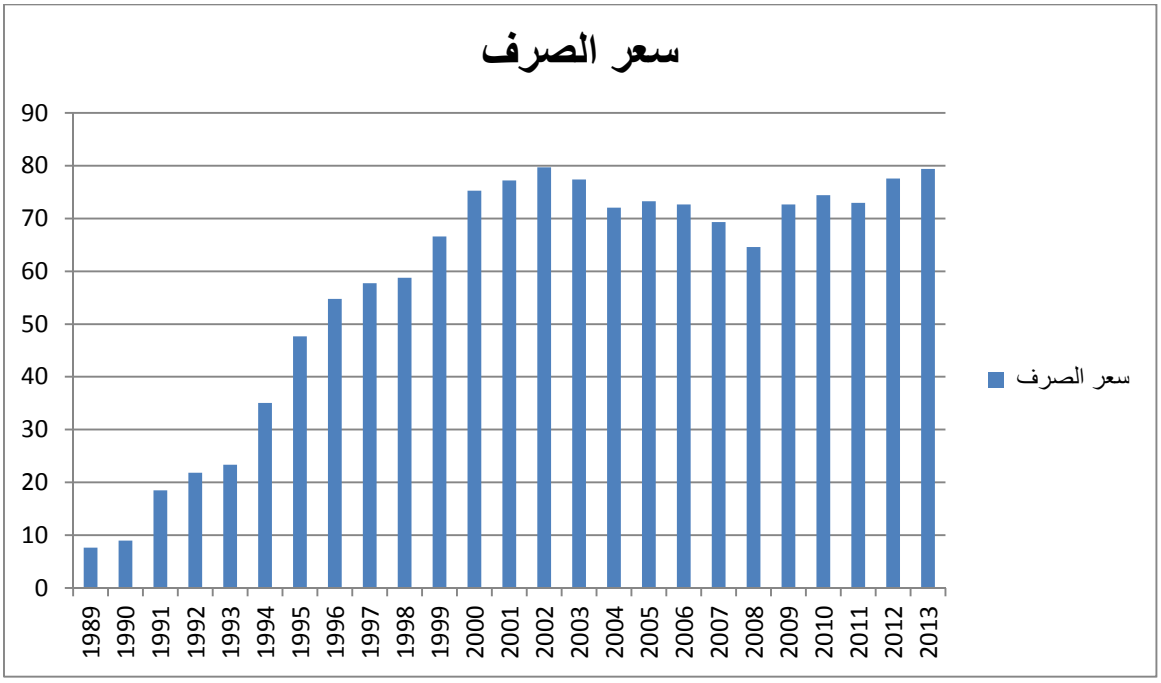

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 09

يوضح لنا الجدول رقم09 : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2013 حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة 1990-2000 حيث انتقل من قيمة 8.96 دج مقابل 1دولار في سنة 1990 ، الى 75.26 سنة 2000 و سجل استقرار نسبي خلال الفترة 2000-2007 و هذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في لميزان التجاري الجزائري كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل الى 64.58 دينار جزائري مقابل 1 دولار و هذا راجع الى الازمة المالية العالمية ، و عرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة

2009 -2013 حيث سجل 78.15 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2013 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات و التي وصلت الى 98% و المسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوربك .

II.4. تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)

الجدول رقم 10 : يوضح تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للفترة 2000-2016

السنة	exch (DA/US)
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.22
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.26
2008	64.58
2009	72.65
2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	79.37
2014	80.58
2015	99.43
2016	109.47

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الاحصائية لبنك الجزائر

من خلال الشكل يمكن توضيح تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للشكل التالي :

الشكل رقم 09 : تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)

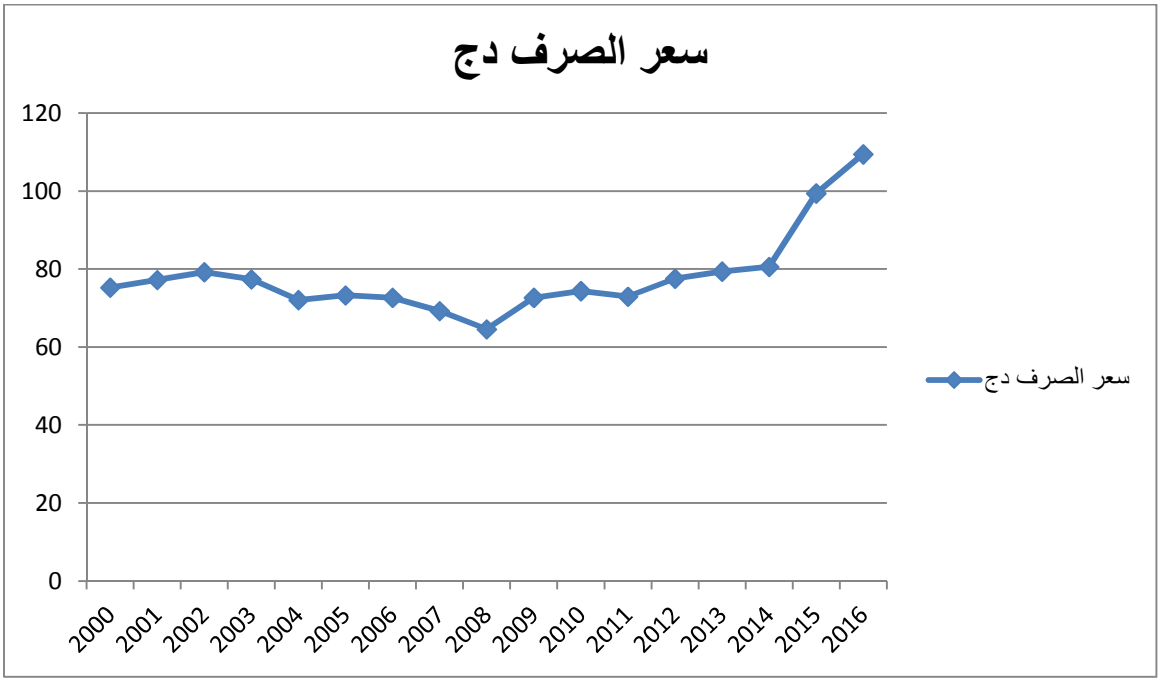

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

يلاحظ من الشكل البياني رقم 09 : سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 2000-2016 مر باربعة مراحل اساسية يمكن اجازها في ما يلي :

المرحلة الأولى (2000-2003) : عرف سعر الصرف الدينار الجزائري طيلة هذه المرحلة استقرارة نسبية حيث سجل ما بين 75.26 دج للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2000 و 77.39 دج لواحد دولار امريكي في سنة 2003، ولعل ذلك يرجع إلى التسيير المحكم الاحتياطات الصرف الأجنبي حيث سمحت التطورات الايجابية المتواصلة لأسعار الصرف طبلة خلال سنوات المرحلة الأولى، وهذا يشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية .

المرحلة الثانية (2004-2008): عرف سعر الصرف الدينار طيلة سنوات المرحلة الثانية انخفاضا محسوسا، هذا ما يدل على تحسن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث سجل 72.06 دج في 2004 مقابل واحد دولار إلى أن بلغ 64.58 دج للدولار الواحد في 2008، وذلك راجع الارتقاء كل من أسعار

البترول واحتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهما في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبراء .

المرحلة الثالثة (2009–2016): عرف منحنى سعر الصرف الدينار في هذه المرحلة ارتفاعا محسوسأ، حيث سجل في 2009 معدل 72 . 65 دج مقابل واحد دولار ليصل إلى 77.54 دج للدولار الواحد في 2012، هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك. كما تواصل التراجع على مستوى قيمة الدينار بعد 2014 حيث عادل 80.84 دج للدولار الواحد، وبين سنتي 2015 و 2016 انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 90 دينار للدولار الواحد في 2015 إلى 100.47 دينار في 2016، أي تراجعا بنسبة 8%، مقابل انخفاضا قدره 19.8 % في سنة 2015، وهذا راجع لاتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول، تزامنا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار انخفض السعر الصرف الاسمي للدينار.

III. بناء نموذج قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990_2016)

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر من اجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر فيه خاصة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي قمنا بإضافته نظرا للتغيرات التي يشهدها في الفترة الأخيرة.

III .1. تقدير النموذج

يمكن وضع النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر كما يلي:

$$TCH= c_0+c_1 ouv_t+c_2\ PIB+\sum_t$$

حيث :

TCH : سعر الصرف

Ouv: الانفتاح التجاري

PIB : الناتج المحلي الإجمالي

c_2 c_1 c_0: معلمات النموذج

t : تمثل الزمن اي قيمة المتغير في سنة t

$\sum_t$: الخطأ العشائي

III.1.1. البيانات المستخدمة في تقرير النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف

تتمثل البيانات المستخدمة في تقرير النموذج بالبيانات السنوية للفترة (1990_2016)، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية.

III. 1_2 .الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف

لتقدير نموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و من تم الوصول إلى افضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، و كمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات المصححة كليا (fmols) والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، و يتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي(eviews 8).

III .3.1. استقرار السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك، و تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، و قد تم استخدام جذر الوحدة من اختبارADF .

III _2 . تقييم و اختبار النموذج

جدول رقم 11: اختبار avgmented dickey-fuller adf test statistic ADF :

	ADF							
المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة عند 1%	القيمة الحرجة 5%	القيمة الحرجة 10%	الاحتمال	القرار
TCH	TCH	-1.38	-3.71	-2.98	-2.63	0.57	عدم رفض H_0
	D(TCH)	-2.69	-3.69	-2.97	-2.63	0.08	رفض H_0
OUV	OUV	-1.26	-3.72	-2.98	-2.63	0.62	عدم رفض H_0
	D(OUV)	-3.40	-3.72	-2.98	-2.63	0.62	رفض H_0
PIB	PIB	-3.30	-3.72	-2.98	-2.63	0.025	عدم رفض H_0
	D(PIB)	-6.89	-3.69	-2.98	-2.63	0.0000	رفض H_0

مصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج .eviews8

يتضح من اختبار ADF انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، الا انه لا يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة .وان الفرق الأول لها من الرتبة، الخلاصة أن جميع السلاسل ساكنة و من نفس الرتبة و من ثم يمكن إجراء اختبار التكامل باستعمال طريقة JOHANSEN.

III.1.2. منهجية التكامل المشترك باستعمال JOHANSEN .

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في اطار نموذجVAR لان هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الإنحدار الذاتي، و تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر من الطرق المختلفة، لأن مقراتها أقل تحيزا و أكثر استقرارا و خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي يعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى و الجدول التالي يوضح ذلك انظر الملحق (07) .

الجدول رقم 12 : اختبار التكامل للمتزامن لجوهانسن.JOHANSEN

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	احصائية الأثر *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.80	55.59	29.79	0.0000
على الأكثر 1	0.52	17.44	15.49	0.0252
على الأكثر 2	0.011	0.26	3.84	0.6039
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى* *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.80	38.15	21.13	0.0001
على الأكثر 1	0.52	17.17	14.26	0.0169
على الأكثر 2	0.011	0.26	3.84	0.6039

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج.eviews8

من خلال الجدول (12) نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% في الصنف الأول و الثاني .وعليه فإننا نرفض الفرضية الدمية و نقبل الفرضية البلدية.

و نقول ان لدينا علاقة تكامل مشترك، اما الصنف الثالث فإننا نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة و عليه فإننا نقبل الفرضية العدمية و نرفض الفرضية البديلة، و نقول انه ليس لدينا علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

III .3. منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).

كل من PHILIPS وHANSEM 1990) و PHILIPS و (1990) MOON طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشتركBUM و JEON (2005)و عرفت بنهج FMOLS ، و تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي و تحيز المعلمات كما تعمل هذه الطريقة على اختبار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأول OLS و الهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في تقدير و هذه الطريقة و

تقدم نتائج احسن خاصة مع العينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة و الأسلوب المناسب لطبيعة النتائج و البيانات و متغيرات النموذج و جاء التقدير على النحو التالي انظر الملحق (1).

جدول رقم 13 : مقدرات المعلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة مربعات الصغرى المصححة كليا.

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائيةt	الاحتمال
OUV	0.815	5.053	0.0000
PIB	29.014	6.034	0.0000
C	16.067	2.076	0.0493
DW=1.63	$AJDR^2$=0.55		R^2=0.58

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews8

يبين الجدول رقم 13 نتائج الإنحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير الانفتاح التجاري و سعر الصرف باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية : الانفتاح التجاري + الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية عند مستوى 1%، كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغ معامل التحديد معدل 0,58 و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 58% من التغير في سعر الصرف، اما النسبة المتبقية 42%، فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي لنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة:

$$TCH= 16.067+0.815ouv_t+29.014\ PIB_t+\sum_t$$

IV : التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف

من خلال الجدول 13 نلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بحوالي 0,815 وحدة، و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع صادرات المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر بالدرجة الأولى يؤدي إلى ارتفاع الانفتاح التجاري الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) قد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة طردية بينه و بين معدل سعر الصرف، حيث إذا ارتفع معدل سعر الصرف بوحدة واحدة يرتفع بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 29,014 وحدة و هذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين معدل سعر الصرف و الناتج المحل الاجمالي (النمو الاقتصادي)

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة تحليلية و قياسية للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر، و من خلال قيامنا بالدراسة التحليلية الأولى لكل من الصادرات و الواردات و الميزان التجاري، و تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار، توصلنا إلى وجود خلل هيكلي في تطور ميزان التجاري الناجم في السياسات و التوجيهات التنموية الاقتصادية و التجارية المتبعة، و التبعية للاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الريوع البترولية التي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض و الطلب في الاسواق الدولية، مما أدى إلى عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات و الواردات، و هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات و الأزمات الاقتصادية الخارجية، خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات اسعار المحروقات و تقلبات اسعار الصرف، و أثناء لتطرقنا للدراسة القياسية، و لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة استعنا ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى,FMOLS ، بالاعتماد على برنامج EVIEWS8 حيث توصلنا في الاخير و من خلال النموذج إلى :

- ✓ مؤشر الانفتاح التجاري و سعر الصرف معنوية إحصائية في النموذج.
- ✓ وجود تأثير بين الانفتاح التجاري و الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

سعر الصرف يعتبر المراة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي , وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات اذ تعد اسعار الصرف اداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب , ومن جانب اخر ان استيراد السلع من احدى البلدان الاجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الاجنبي في السوق الوطني , او بعبارة اخرى فان الواردات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية , وتزيد من عرض العملات الاجنبية في السوق الوطني , ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف الا أنها كلها تؤكد ان سعر الصرف هو :

" عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الاجنبية والعكس , وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الاجنبي .

في اطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في ان نسبة كبيرة من ايرادات الصادرات مقومة بالدولار الامريكي واغلب واردات الجزائر من منطقة الاورو مما جعل الجزائر تواجه الفرق بين العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار امام الاورو .

حيث تمت دراستنا في الاجابة على اشكالية المطروحة : ما أثر الانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر ؟

بهدف توضيح العلاقة بينهما في المدى الطويل إذ قمنا بتقدير و تحليل سعر الصرف كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة للإنفتاح التجاري و الناتج المحلي الإجمالي .

حيث أن وضعية الاقتصادية للدول مرهونةبدرجة انفتاحها بارتفاع الصادرات مما يؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف و قد استعملنا نموذج استقرار السلاسل الزمنية ، تقييم و اختبار نموذج (إختبار ADF) ، التكامل المشترك ، و طريقة المربعات الصغرى .

نتائج الدراسة :

يتحدد سعر الصرف في الجزائر عن طريق آلية العرض و الطلب في السوق المالية .

مسألة اختيار نظام الصرف الملائم هي مسألة تجريبية بالأساس و ان تقييم مختلف المحددات هو وحده الكفيل بالإرشاد في هذا الاختيار .

عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم باسلوب أو منهجية تدريجية لتجنب إصابة الإقتصاد بصدمة .

في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية ، في حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية و يغلب على وارداتها السلع الغذائية و المنتجات النهائية .

أثبتت نتائج تحليل الانحدار الذاتي لدالة الانفتاح التجاري أن معظم معالم المقدرات المدرجة في النموذج كانت معنوية عند 1% و 5 % و 10 % و بالتالي مقبولة إحصائية.

وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال الدراسة التطبيقية .

اقتراحات الدراسة :

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما هناك جوانب يشوبها النقصان ، و هذا من طبيعةى العمل البشري مهما كانت الجهوذ المبذولة ، و تبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث الدراسة .

أثر الإنفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر .

التقليل من الواردات و تشجيع الاستثمار .

العمل على تنويع صادرات تكون ذات جودة و نوعية .

توظيف الوفرة المالية للجزائر في المشروعات خالقة للثروة .

التقليل من الفجوة بين أسعار الصرف ، بانشاء مكاتب الصرف .

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

1. " إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي – العولمة و التكتلات الاقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، ط1، 2002مصر
2. احمد عبد الرحمن احمد." مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"، دار المريخ للنشر و التوزيع، السعودية، 2012
3. أشرف أحمد العدلي : " التجارة الدولية "، شركة رؤية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006
4. جمال جويدان الجمال، التجارة الدولية"، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011،
5. حاتم سامي عفيفي :" الاتجاهات الحديثة الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005
6. حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998
7. خالد محمد السواعي :" التجارة و التنمية " دار المناهج الأردن ، 2006
8. زينب حسن عوض الله : " الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004
9. زينب حسن عوض الله: " العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003
10. سمير فخري نعيمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري ، عمان ، الاردن ، 2011
11. طارق الجبلية ، التجارة الخارجية"، دار الصفاء، الأردن، 2001
12. عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب :" أساسيات الاقتصاد الدولي "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003،
13. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، دار الصاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011
14. عبد الرزاق الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري ، الطبعة العربية ، عمان ، الاردن ، 2016

15.عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003

16.عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ،

17.العصار و أخرون : " التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000،

18.علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة، الأردن، 2010

19.علي عبد الفتاح أبو شرار : " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات "، دار المسيرة ، الأردن ، 2007 ،

20.ميراندا زغلزل رزق ، التجارة الدولية ، بدون نشر ، جامعة الرقازيف ، مصر ، 2010

21.محمود يونس ، " التجارة الدولية "، دار الجامعية ، مصر ، 1999 ،

ثانيا : المذكرات الجامعية

1. أشرف باهي و رضا موسى ، أثر التغيرات اسعار البترول على سعر الصرف ، دراسة قياسية لاختبار مرض هولندي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة العربي تبسي تبسة، تبسة ، 2015-2016

2. باريك مراد : " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي ، جامعة تلمسان ، 2012 – 2013

3. بربري محمد الامين ، " الاختيار الامثل لنظام الضروري دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة الدكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011

4. بن حمو فاطمة زهراء ، " اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2010

5. بن قدور علي ، " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص تسيير ، جامعة أبي بلقايد تلمسان ، 2013

6. بوكنة نورة ، " تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، مذكرة ماجيستر في العلوم الافتصادية غير منشورة ، فرع تحليل الاقفتصادي ، جامعة الجزائر ، دفعة 2011-2012

7. جعفري عمال ، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية حالة الجزائر لفترة 1990 -2010 ، مذكرة ماجيستر غير منشورة ، جامعة بسكرة الجزائر ، 2013

8. حميدات سعاد ، دراسة قياسية لاثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاق ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017-2018.

9. زاهر لخضر تاثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010 " (رسالة مقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة الماجيستر ، تخصص اقتصاد ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة فلسطين ، 2012

10. سلمى مهيش ، اختبار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية ، دراسة قياسية 1986 -2015 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر الاكاديمي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و نقود ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2015-2016

11. سي محمد كمال ، " التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر" ، أطروحة الدكتوراه في مالية و مؤسسات جامعة تلمسان، 2014.

12. سيد لعمر زهرة " انعكاسات سياسات صرف الدنيا الجزائرية على تحقيق الاستقرار النقذي في الجزائر خلال فترة 1986 -2016" اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ادرار، 2018.

13. عامري رضوان ، العلاقة بين النمو و سعر الصرف ، حالة الدول النامية) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصادي مالي ، جامعة الجيلالي ، ليابس بلعباس ، 2017/2016

14.عبد الحميد، مرغيث ، "ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن" ، دراسة تحليلية و تقييمية ، اطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف،2018.

15.عبدوس عبد العزيز ، " سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول " اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011 .

16.فيروز سلطاني " :دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأور متوسطية" مذكرة مقدمة كجزءؤ من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصاديسة تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012-2013

17.نور الهدى بلحاج ، " أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية لكلية ، دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2009) " ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 .

18.محمد يحياوي ، " أثر الواردات على النمو الاقتصادي " ، دراسة قياسية لحالة الجزائر ، 1970 ، 2010 ، مذكرة الماجيستر في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل اقتصادي الكلي و الاقتصاد القياسي ، المدرسة الوطنية العليا و الاقتصاد التطبيقي – الجزائر – 2012/2011

19.بن هدى امال ، اتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد المنظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماجيستر في قانون الأعمال ، المقارنة جامعة وهران ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013/2012.

20.بغداد زيان ، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية،أطروحة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران ، 2013.

ثالثا : المجلات

1. بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سيلسلة دولية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 23 ، الكويت ، نوفمبر ، 2003

2. بلقاسم رحالي ، سمير بوعافية ، عوادي مصطفى ، " اثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 " مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد الاول ، العدد الثاني ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، ديسمبر ، 2018

3. حيدر نعيمة الفريجي ، أثر تقلب الصرف اليورو في المخاطر المصرفية ، و رقة بحثية قدمت في اطار ملتقى دولي حول اليورو و اقتصاديات الدول العربية ، فرص و تحديات جامعة الاغواط ، 18-20 افريل 2015

4. سكينة بن حمود ، إستراتجية الصادرات من غير المحروقات – الصادرات الصناعية ، مجلة علوم الإقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 17، 2008

5. شعيب بونوة ، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، ع5 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011

6. صلاح الدين حامد ، " اسعار صرف العملات "é مجلة اضاءات مالية و مصرفية ، معهد الدراسات المصرفية ، ع12 ، الكويت ، 2011 ،

7. عبد الرزاق بن الزاوي ، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري ، مجلة العلوم الانسانية ، ع 17 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، نوفمبر ، 2009

8. ملاك شرف الدين، الانفتاح التجاري و التوازنات الكلية و الاقتصاديات شمال افريقيا . دراسة حالة موازيين مدفوعات الجزائر ، تونس و المغرب خلال الفترة 2000-2013 ، مجلة تاريخ العلوم ، العدد السابع ، مارس ،2017

رابعا : محاضرات

1. قاسم الحجاج، "محاضرات مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة. 2012-2011،

خامسا : المواقع الالكترونية

1. ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الاطلاع على موقعها : https : / / ar . wikipedia

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Sami Bousselmi,Impact de la déssaluation sur les échanges extérieurs- cas de la Tunusie , Rapport de recherche présenté a la

faeulte des Etudes suprérieres Départonent des sirences Economiques, université de Montéa, canada 200,p ;10.

2. Jean-Marc Siroen, "L'OMC et la mondialisation des économies". Centre d'études et de recherches économiques et sociales appliquées, paris, Mai

3. M.Cincera, "Les grandes étapes de l'intégration économique européenne ", notes de cours NCI.(pas d'année). p.2. Consulter: homepages.ulb.ac.be/-mcincera/cours/eie/NC1.PDF

الفهرس

الفهرس :

العنوان	الصفحة
بسملة	
الشكر	
الاهداء	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول : الإيطار النظري للانفتاح التجاري على سعر الصرف	
تمهيد:	02
I. ماهية الانفتاح التجاري	03
I-1 مفاهيم عامة	03
I-2 أهمية الانفتاح التجاري	04
I -3 أشكال الانفتاح التجاري	05
I -4نظريات الانفتاح التجاري	10
II. ماهية سعر الصرف	19
П-1مفاهيم عامة	19
П-2 أنواع سعر الصرف	21
П-3 النظريات المفسرة لسعر الصرف	23
П-4العوامل المؤثرة في سعر الصرف	27
III. العلاقة بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف	29
III-1 الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي :	30
II. الدراسات التجريبية لفحص العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي	31
III. العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات	33
IV .علاقة السياسة التجارة لسعر الصرف :	34
خلاصة الفصل :	36
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	
تمهيد :	38
دراسات السابقة حول اثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر.	39
خلاصة الفصل	50

الفهرس :

الفصل الثالث : الدراسة التحليلية القياسية أثر انفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر	
تمهيد	52
I. دراسة تحليلية لتطور التجاري الجزائري	53
II.1. تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1980–1993)	54
I.2. تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1994–2015)	55
I.3. التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2000 الى 2016)	62
I.4. التركيب السلعي للواردات لفترة 2000–2009	65
II. دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر	69
II.1. تطور سعر الصرف في الجزائر 1962–1970	69
II.2. تطّور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (974–1988)	70
II.3. تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1989–2013)	71
II.4. تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000–2016)	73
III. بناء نموذج قياسي للانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990_2016)	75
III .1. تقدير النموذج	75
III _2 . تقييم و اختبار النموذج	77
III .3. منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).	78
IV : التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف	80
خلاصة الفصل	81
خاتمة عامة	83
قائمة المصادر و المراجع	86
قائمة المحتويات	93
قائمة الجداول	95
قائمة الأشكال	96
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1980-1993)	54
02	تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1994-2015)	55
03	الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017	57
04	التطور السلعي للصادرات فترة (1994-2017)	61
05	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013	65
06	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016	67
07	التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009	67
08	يوضح تطّور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي (1974-1988)	70
09	يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر الفترة (1989-2013)	71
10	يوضح تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للفترة 2000-2016	73
11	اختبار avgmented dickey-fuller adf test : statistic ADF	77
12	اختبار التكامل للمتزامن لجوهانسن.JOHANSEN	78

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يوضح الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)	58
02	تطور التجارة الخارجية فترة (2014-2015)	59
03	تطور التجارة الخارجية فترة (2015-2016):	60
04	تطور التجارة الخارجية فترة (2016-2017).	60
05	تطور الميزان التجاري فترة (2000-2010)	61
06	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016	66
07	التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009	68
08	اعمدة بيانية تبين تطور سعر الصرف في الفترة (1989-2013)	72
09	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)	74

الملاحق

الملحق رقم 01 : تقدير نموذج جدول اخير

Dependent Variable: TCH
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/20/20 Time: 18:43
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OUV	0.815670	0.161420	5.053096	0.0000
PIB	29.01438	4.808430	6.034065	0.0000
C	16.06786	7.739679	2.076037	0.0493

R-squared	0.582790	Mean dependent var	65.87769
Adjusted R-squared	0.546511	S.D. dependent var	21.91989
S.E. of regression	14.76121	Sum squared resid	5011.549
Durbin-Watson stat	1.635893	Long-run variance	236.8608

جدول استقرارية باختبار adf عند المستوى

الملحق رقم 02

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.380915	0.5758
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.696304	0.0872
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04 :

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.264507	0.6294
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول استقرارية باختبار adf عند فرق الاول

الملحق رقم 05 :

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.409399	0.0203
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06 :

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.300764	0.0258
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.893288	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

هذا تكامل مشترك

ملحق رقم 07 :

Date: 09/20/20 Time: 19:03
Sample (adjusted): 5 27
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCH OUV PIB
Lags interval (in first differences): 1 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.809645	55.59439	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.526016	17.44054	15.49471	0.0252
At most 2	0.011634	0.269158	3.841466	0.6039

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم 08 :

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.809645	38.15385	21.13162	0.0001
At most 1 *	0.526016	17.17139	14.26460	0.0169
At most 2	0.011634	0.269158	3.841466	0.6039

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملاحق :

من خلال دراستنا اعتمدنا على البيانات التالية :

PIB	OUV	TCH	السنوات
0	27.82	8.95	1990
0.03	28.75	18.47	1991
0.06	21.57	21.83	1992
0	25.01	23.34	1993
0	23.65	35.05	1994
0	24.06	47.66	1995
0.58	24.87	54.7	1996
0.54	19.66	57.7	1997
1.26	20.02	58.73	1998
0.6	25.19	66.57	1999
0.51	23.8	75.25	2000
2.03	25.54	77.26	2001
1.88	26.33	79.68	2002
0.94	27.26	77.36	2003
1.03	27.06	72.06	2004
1.12	14.55	73.36	2005
1.57	16.55	72.64	2006
1.25	22.27	69.36	2007
1.54	21.76	64.58	2008
2	22.37	72.64	2009
1.43	22.37	74.31	2010
1.29	22.91	72.85	2011
0.72	21.68	77.55	2012
0.81	21.14	79.38	2013
0.7	62.51	80.56	2014
0.32	89.32	100.46	2015
1.02	91.59	109.47	2016

المصدر : بنك الدولي و الديوان الوطني للاحصائيات (مؤتمر للامم المتحدة للتجارة و التنمية)

الملخص :

سعر الصرف ما هو إلا وسيط للبادل و مقياس للقيمة في المعاملات الاقتصادية و التجارية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين داخل و خارج البلد ، فارتفاع هذا الأخير يؤدي الى انفتاح على العالم الخارجي عبر عملية (التصدير و الإستراد).

الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي حيث يهدف بحثنا الى تسليط الضوء على أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 من خلال استعراض تحليل و تطور الصادرات ، الواردات ، الميزان التجاري و سعر الصرف في الجزائر و بالاعتماد على الطرق القياسية من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية بتطبيق اختبار ديكي- فولر ، الكشف على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات و طريقة المربعات الصغرى .

الكلمات المفتاحية : الانفتاح التجاري ، سعر الصرف.

Resumé :

Le taux de change est un support commercial et une mesure de la valeur dans les transactions économiques et commerciales entre agents économiques à l'intérieur et à l'extérieur du pays, car la montée de ce dernier conduit à l'ouverture au monde extérieur à travers un processus (exportation et importation).

Cela conduit à des taux de croissance économique plus élevés, où nos recherches visent à mettre en évidence l'impact de l'ouverture du commerce et du taux de change en Algérie au cours de la période 1990-2016 à travers un examen de l'analyse et du développement des exportations, importations, balance commerciale et taux de change en Algérie Basé sur des méthodes standard en examinant la récursivité des séries temporelles en appliquant le test de Dickey-Voler, la détection d'une intégration commune de variables et la méthode des moindres carrés.

Mots clés : Ouverture commerciale, taux de change.